

عبان: الاثنين ٦ جمادى الاولى سنة ١٤٠٢ هـ الموافق ١ اذار سنة ١٩٨٢ م . العدد ٧٠٠٣

الفهرس

| • | |
|--|--|
| قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الميناء الصناعي في العقبة | قانون مؤقت رقسم (۱۳) لسنة ۱۹۸۲ |
| بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية | |
| قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع مياه عمان (القرض الثاني) | أنون مؤقت رقـــم (١٤) لسنة ١٩٨٢ |
| بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية | , |
| قانون تصديق اتفاقية معلملة لاتفاقية مشروع مياه ومجاري عمان | الون مؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٨٢ |
| يين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية | |
| قانون تصديق اتفاقيه قرض مشروع الطاقة الكهرباثية الرابع | قانون مؤقمت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٢ |
| فها بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير | |
| نظام تشكيلات الوزارات والدواثر الحكومية للسنة المالية ١٩٨٢ | نظـــام رقـــم (۹) لسنة ۱۹۸۲ |
| ونية الاردنية | جدول تشكيلات الوظائف في المنظمه النعا |
| | تسحيح خط_ا |
| | بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع مياه عمان (القرض الثاني) بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية قانون تصديق اتفاقية معدلة لاتفاقية مشروع مياه ومجاري عمان بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية قانون تصديق اتفاقيه قرض مشروع الطاقة الكهربائية الرابع فيا بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية للسنة المالية ١٩٨٧ |

مديرية المطابع المسكرية

مى الحسي المفعل ملك المعلك للنوال .. (في تميد

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستسور وبناء على ما ترره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/١/٣١ نصادق بمفتضى المادة (٣١) من الدستور علي القانون المؤتت الآتي ونأمر بأصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضاًفته الى قوانين الدولة علمسمى اساس عرضه على مجلس الامه في اول اجتماع يعقده :_

قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٨٢

قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الميناء الصناعي في العقبة

بيسن الصندوق السعودى للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الميناء الصناعي في العقبة بين الصندوق السعودى للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٨٢) ويعمل به اعتبارًا من تاريخنشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـــ تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة فيها بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ — رئيس الوزراء ، الوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

1947/1/41

الحسين بن طلال

ووزير الدناع

وزيسر الثقامه والشباب رئيس الوزراء وزيــــر ووزيسر السياحه والاثار عدنان ابو عوده معن أبو نوار

مضر بسدران وزير الاوتناف والشؤون وزيسر شؤون والمندسات الاسلامية الارض المطة كامل الشريف حسن ابراهيم التكاور مصد عضوب الزين مروان دودين احمد عبدالكريم الطراونة

وزير دولة لشؤون رئاسة وزير الداخمليسسسة وزيـــر وزيسر الوزراء ووزير النتل ووزير العمل بالوكالة أفتبويسسن الخارجيسة المهندس علي السحيمات ابراهيم ايسوب بروان القاسم سليمان هسرار وزير دولة لشؤون وزيسسرة وزيسسن التنبية الاجتماعية التربهسة والتعليم رئاسة السونداء انمسام المفتي

حكمت الساكت الدكاور سميد التل وليد الشؤون البلديه وزيسر والعروية والبيئسة المسناعة والتجارة الاشغال العاسة

المهندس عوني المصري

اتفاقيه قرض

(مشروح الميناء الصناعي في العقبة)

الصندوق السعودي للتنمية المملكة الاردنية الحاشمية

اتفاقية قرض

اتفاقية بتاريخ ٢٤ ذو القعدة ١٤٠١ هـ الموافق ٢٢سبتمبر ١٩٨١م بين: –

١ – الصندوق السعو دى للتنمية ، ومقره مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ﴿ ويشار اليه فيمايلي بالصندوق ﴾ ويمثله في توقيع هذه الاتفاقية معالي الشيخ محمد ابا الحيل وزيرالمالية والاقتصاد الوطنسي ورثيس مجلس ادارة الصندوق .

٢ – المملكة الاردنية الهاشمية ، (ويشار اليها فيمايلي بالمقترض) ، ويمثلها فيتوقيع هذه الاتفاقية سعادة الدكتور حنا عرده رئيس المجلس القومي للتخطيط .

منحيثان المقترض قد طلب من الصندوق ان يمنحه قرضا للمساهمة في تمويل مشروع الميناء الصناعي في العقبة الوارد وصفه بالجدول رقم (٢) بهذه الاتفاقية (ويشاراليه فيمايلي بالمشروع) .

ومن حيث انه سيتم تنفيذ جزء من المشروع بو اسطة مؤسسة الموانيُّ ، (ويشار اليها فيما يلي بالمؤسسة) بمساعدة المقترض ، وكجزء من تلك المساعدة سيوفر المقترض حصيلة القرض للمؤسسة على النحو المنصوص عليه فيما بعد ومن حيث ان المقترض قد وقع في ١٩٨١/٣/٤م . مع البنك الاسلامي للتنمية (ويشار اليه فيما يلي بالبنك الاسلامي) اتفاقية قرض يبلغ مقداره مبلغ سبعة ملايين (٠٠٠ر٠٠٠٧) دينار اسلامي للمساهمة في تمويل جزء من تكلفة المشروع وذلك طبقا للاحكام والشروط المنصوص عليها في اتفاقيـــة القرض المبرمة بين البنك البنك الاسلامي و المقترض ، ﴿ ويشار اليها فيمايلي باتفاتية البنك الاسلامي ﴾ .

ومن حيث ان هد ف الصندو ق هو مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيد مشروعاتها وبرامجها الانمائية :

ومن حيث انه قد ثبت للصندوق اهمية وفائدة المشروع في التنمية الاقتصادية اشعب المملكة الاردنية الهاشمية

ومن حيث ان مجلس ادارة الصندوق ، بالنظر الى ما تقدم قد وافق بقراره رقم ٢٣/٩_٥٠١٢٩ هـ على منح المقترض قرضا طبقا للاحكام والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

فانه بناء على ما تقدم يوافق طرفا هذه الاتفاقية على مايلي :-

البند ١-١ يقبل طرفا هذه الاتفاقية كافسة نصوص الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق الصادرة بقرار مجلس ادارة الصندوق رقم ١٤/١١ بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٦م بنفس القوة والاثر كما لوكانت قد ادرجت كاملة في هذه الاتفاقية (ويشار الى تلك الشروط العامة

لاتفاقيات قروض الصندوق فيما يلي بالشروط العامة) .

البند ٢–٢٪ يكون للمصطلحات الواردة تعاريفها في الشروط العامة وفي التمهيد الوارد بصدر هذه الاتفاقية ـحيثما وردت في هذه الاتفاقية . ومالم يقض سياق النص بغير ذلك ــ المعاني المحددة لكل منها فيهما ، ويقصد بألمؤسسة «مؤسسة الموانيُّ المنشأة بموجب قانونالمقترض المسمى قانون مؤسسة المؤانيُّ لسنة ١٩٧٨ أو اية هيئة اخرى تحل محلها وتكون مقبولة للصندوق .

(المادة الثانية)

البند ٢--١ يوافق الصندوق على اقراض المقترض وفقا للاحكام والشروط المنصوص عليها اوالمشار اليها فيهذه الاتفاقية قرضا يبلغ واحدا وستين مليونا وماثتين وخمسينالف (٠٠٠ر ٢٥٠ر ٦١) ريال سعودى .

البند ٢-٢ يعدق للمقترض ان يسحب مبلغ القرض من حساب القرض طبقا لنصوص الحدول رقم (١) بهذه الاتفاقية ووفقا لما يرد على هذا الجدول من وقت لآخر من تعديلات بالاتفاق بين الصندوق والمقترض لتغطية المبالغ التي تم صرفها، او ــ اذا وافق الصندوق عـــلى ذلك المبالغ التي سيتم صرفها لتمويل التكلفة المعقولة للبضائع والخدمات اللازمة للمشروع والتي تمول من حصيلة القرض .

البند ٢-٣ يتعهد المقترض بأن يستخدم حصيلة القرض لتمويل التكلفة المعقولة للبضائع اللازمة لتنفيذ المشروع فحسب . ويتم تحديد البضائع التي تمول من حصيلة القرض بالتفصيل ، والطرق ، والاجراءات الِّي تُتبع للحصول عليها باتفاق بين الصندوق والمقترض يجوز تعديله باتفاق لاحق بينهما . ويتعين على المقترض ان يحصل على موافقة الصندوق قبل توقيع العقود التي تمول من حصيلة القرض اوقبل اجراء اي تعديل يدخل على اى منها في المستقبل .

البند ٢–٤ ينتهي حق المقترض في السحب من القرض في ٣١ مارس ١٩٨٤ م او في اى تاريخ لاحق يتفق عليه بين الصندوق والمقترض

البند ٢-٥ يدفع المقترض تكلفة القرض بسعر ثلاثة في المائة (٣٪) سنويا عن المبالغ المسحوبة من اصل القرض غير

البند ٢-٣ تلفع تكلفة القرض والتكاليف الاخرى كل سنة اشهر في ١ مارس وفي ١ سبتمبر من كل سنة .

تنفيذ المشروع

البند ٣-١١ (أ) (يتعهد المقترض بتنفيد :

(١) المشروع ــماعدا الاقسام (ب) و (ج) و (د) من المشروع المدكورة في الجدول رقم (٢) من هذه الاتفاهية - بنفسه أو بالواسطة

المسادة الاولى الشروط العامة ــ تعاريف

الاتفاقية بواسطة المؤسسة . وذلك بالعناية والكفاءة اللازمتين وطبقا للأسس الهندسية والمالية السليمة المتبعة، كما يلتزم بأن يوفر أويلزم المؤسسة بأن توفر كافة الاموال والامكانيات والخدمات والموارد الاخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة اليها .

(٢) الاقسام (ب) و (ج) و (د) مسن المشروع الملكورة في الجدول رقم (٢) من هذه

(ب) يلتزم المقترض بأن يقوم بأعادة اقراض حصيلة القرض الى المؤسسة بمقتضى اتفاقية قرض تبعي يعقدها المقترض والمؤسسة طبقا للاحكام والشروط التي يقرها الصندوق . ويتعين ان تنص اتفاقية القرض التبعي على الزام المؤسسة بتنفيذ جميع الالتزامات والشروط التي يتعهد المقترض بموجب نصوص هذه الاتفاقية بالزام المؤسسة بالالتزام بها والعمل بسوجبها .

(ج) يلتزم المقترض بأن يمارس كافة حقوقه في ظل اتفاقية القرض الثبعي على النحو الذي يكفل مصالح المقترض والصندوق وتحقيق الاغراض المتوخاة من القرض .ومالم يوافق الصندوق على غير ذلك، فانه لا يجوز للمقترض ان يحيل او يعدل او يلغي او يتنازل عن اتفاقية القرض التبعي اوعن اىنص من نصوصها .

(د) يتعهد المقترض بأن يوفر للمؤسسة بنفسه اوبالواسطة بالاضافة ال حصيلة القرض وقرض البنك الاسلامي جميع الاموال الاخرى التي تكون لازمة لتنفيذ المشروع وذلك نور الحاجة اليها ﴿ وَتَدْخُلُ فِي ذَلَكُ ايســة اموال تكون لازمة لمواجهة اى ارتفاع في تكلفة المشروع يتجاوز التكلفة التقديرية للمشروع في وقت توقيع هذه الاتفافية) . ويتعين ان يتم توفير تلك الاموال كافة طبقا لاحكام وشروط يقبلها الصندوق .

البند ٣–٢ يتعهد المقترض بأن يستخدم ــ ويلزم المؤسسة بأستخدام استشاريين تكون مؤهلاتهم وخبراتهم وشروط استخدامِهم مقبولة لدى الصندوق و ذلك لمساعدة المقترض والمؤسسة في الاشرا ف على تنفيذ المشروع .

البند ٣–٣ يتعمد المقترض بأن يستخدم – ويلزم المؤسسة باستخدام – مقاولىـــين لتنفيد المشروع مقبولين لدى الصندوق طبقا لاحكام وشروط يوافق عليها الصندوق .

البند ٣–٤ يتعهد المقترض بأن يؤمن أو يوفر الموارد الكافية للتأمين ويلزم المؤسسة بأن تؤمن او توفر الموارد الكافية للتأمين على البضائع المستوردة التي تمول مـــن حصيلة القرض ضد المخاطرالملابسة لشرائها ونقلها وتسليمها في مكان استعمالها او تركيبها . ويشترط ان يكون التأمين واجب الدفع في حالة وتوع ما يوجب استحقاقه بعملة يمكن للمقتــرض او للمؤسسة استخدامها بدون قيود لاستبدال البضائع او

البند ٣ــــــ يتعهد المقترض بأن تستخدم البضائع والحدمات الممولة من حصيلة القرض في تنفيذ المشروع فحسب

البند ٣–٦ يتعهد المقترض بأن يقدم ــويلزم المؤسسة بـــأن تقدم ــالى الصندوق كافة المخططات والموا صفات والتقارير والعقود الحاصة بالمشروع والجداول الزمنية الحاصة بتنفيذ المشروع وبتوفير البضائع والحدمات اللازمة لذلك كما يلتزم بأن يوافي الصندوق اولا بأول بأىتعديل اواضافة تدخل عليها في المستقبل ، كل ذلك بالتفصيل الذي يطلبه الصندوق .

البند ٣-٧ (أ) يتعهد المقترض كما يتعهد بالزام المؤسسة :-

(١) بأن تقوما بأمساك سجلات وافية يمكن بواسطتها متابعةتقدم المشروع (بما في ذلك تكاليفه) والتعرف على البضائع والحدمات الممولة من حصيلة القرض وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع . و

Spill Co 12 6

(٢) بأن يمكنا مندوبي الصندوق المعتمدين من زيارة الانشاءات ومواقع البناء الداخلة في
 المشروع ومعاينة البضائع الممولة من حصيلة القرض وجميع السجلات والوثائق ذات
 الصلة بالمشروع .

(٣) بأن يقدما الى الصندوق و جميع مايطلبه من المعلومات المتعلقة بالمشروع وبأنفاق حصيلة القرض وبالبضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض .

(ب) يتعهد المقترض – كما يتعهد بالزام المؤسسة – بأن يمكنا ممثلي الصندوق من معاينة جميع وحداتهما
 ومنشآتهما ومواقع اعمالهما وكافة اشغالهما ومبانيهما وومتلكاتهما وتجهيزاتهما ومن الاطلاع
 على جميع السجلات والوثائق ذات الصلة بما تقدم . ويتعهد المقترض بتوفير الماء والكهرباء
 عند بداية تشغيل المشروع .

البند ٣—٨ يتعهد المقترض بأن يلزم المؤسسة بأن تقدم للصندوق دراسة لمراجعة تعرفتها في تاريخ اقصاه ديسمبر ١٩٨٣ م .

(المادة الرابعة)

اتفاقات خاصة

البند ٤—١ يتعهد المقترض بالزام المؤسسة بأن تستخدم على الدوام العدد الكافي من المدراء والموظفين من ذوى الخبرة والمؤهلات المناسبة .

(١) بأن تقوم بأدارة وصيانة وحداتها وتجهيزاتها وممتلكاتها، وبأن تقوم من وقت لآخر باجراء
 كافة التجديدات والاصلاحات الضرورية لها ، كل ذلك طبقا للاسس الهندسية السليمة .

(٢) بأن تقوم على الدوام بأدارة شؤونها وبالحفاظ على مركزها المالي وفقا للاسس السليمة المرعية
 في ادارة الاعمال .

البند ٤-٣ يتعهد المقترض بالزام المؤسسة بأن تؤمن وتستمر في التأمين مع مؤمنين مسؤولين ،اوتوفر وسائل اخرى التأمين يقبلها الصندوق ضد المخاطر وبالمبالغ التي تتطلبها الا صول السليمة المرعية في ادارة الاعمال .

البند ٤-٤ يتعهد المقترض بالزام المؤسسة بأمساك سجلات وافية توضح عملياتها ومركزها المالي وفقـــا للاسس المحاسبية السليمة .

البند ٤ـــ٥ يتعهد المقترض بألزام المؤسسة :

(أ) بأجراء مراجعة حساباتها وتقاريرها المالية (الميزانية وبيانات الدخل والمصاريف والبيانات المرتبطة بها) لكل سنة مالية وفقا للمبادئ المحاسبية السليمة ، وبواسطة محاسبين مستقلين عن المؤسسة مقبولين لدى الصندوق

(ب) بموافاة الصندوق ، فور الاعداد ، وخلال فترة لاتتجاوز بأية حال ستة أشهر بعد انتهاء كل
 سنة ،الية بالآتي:

١ – صور مصدق عليها من التقار يرالمالية لتلك السنة بعد مراجعتها ،

٢ - تقرير من المحاسبين المشار اليهم عن المراجعة ، ويتعين ان يكون التقرير بالتفصيل والشمول
 على النحو الذى يطله الصندوق .

(ج) بموافاة الصندوق بكافة المعلومات التي يتطلبها من وقت لآخر في شأن الحسابات والتقارير
 المالية للمؤسسة وفي شأن المراجعة .

البند ٤-٦ (أ) يؤكد المقترضس والعسندوق اتفاقهما على الايتمتع اىقرض خارجي آخر باولوية على قرض الصندوق عن طريق انشاء ضمان عيني على الأصول الحكومية . وتحقيقا لذلك يلتزم المقترض ويتعهد بأنه في حالة انشاء ضمان عيني على اصول المقترض لضمان سداد اىقرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني - مالم يوافق الصندوق على غير ذلك - تلقائيا وبنفس المقدار وبذات درجة الاولوية ضمانا لسداد اصل قرض الصندوق مع تكلفته والتكاليف الاخرى المستحقة على القرض ، وذلك دون ان يتحمل الصندوق اية تكلفة في سبيل ذلك . ويقوم المقترض عند انشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى .

(ب) لايسرى التعهد المنصوص عليه في الفقرة (أ) على:

١ --- احوال انشاء ضمانات عينية على الاموال وقت شرائها لكفالة سداد ثمن شراء تلك الاموال فحسب.

٢ – احوال ترتيب ضمانات عينية على السملع التجارية لضمان سداد ديون لايزيد اجل استحقاقها عن سنة واحدة من التاريخ الاصلي لعقدها بغرض سدادها من حصيلة بيع تلك السلع التجارية .

٣ — احوال انشاء الضمانات العينية في المجرى المعتاد للمعاملات المصرفية لضمان سداد
 ديون لايزيد اجل استحقاقها عن سنة واحدة من تاريخ الدين .

(ج) يقصد باصطلاح «الاصول الحكومية» الوارد في هـذا البند اصول المقترض واى من اقسامه السياسية رالادارية وا صول اية هيئة يملكها اويسيطر عليها المقترض اواى من اقسامه المشار اليها واية هيئة تعمل لحساب اوصالح المقترض اواقسامه المشار اليها . ويدخل في تلك الاصول الذهب والنقد الاجنبي الذى تحوزه اية مؤسسة تؤدى للمقترض وظائف البنك المركزى او وظائف صندوق تثبيت اسعار الصرف او وظائف مماثلة .

البند ٤–٧ يتعهد المقترض بأن يلزم المؤسسة بأتخاذ جميع الحطوات اللازمة للمحافظة على جميع الحقوق والصلاحيات ولا امتيازات والرخص الضرورية او المفيدة في مجرى قيامها بأعمالها وتجديدها .

البند ٤-٨ يتعهد المقترض بأتخاذ جميع الحطوات اللازمة لاكتساب الاراضي والحقوق العينية المتعلقة بالاراضي اللازمة لتنفيذ المشروع .

البند ٤-٩ يتعهد المقترض بأن يلزم المؤسسة.بأن تراجع تعرفتها من وقت لآخر كلما كان ذلك ضروريا ، لضمان تمتع المؤسسة بموقف مالي سليم .

البند ٤-١٠ يتعهد المقترض بأن يوفر بنفسه اوبالواسطة الماء والكهرباءاللازمتين لتشغيل المشروع فور انتهاء تنفيذه .

(المادة السابعة)

ممثل المقترض ــ العناوين

البند ٧–١ يعين رئيس المجلس القومي للتخطيط للمقترض كممثل للمقترض لاغراض البند١١–٣من الشروط العامة . البند٧ – ٢ حددت العناوين المتالية لاغراض البند ١١ –١٠ من الشروط العامة :

بالنسبة للصندوق :

الصندوق السعودى التنمية

ص.ب ۱۸۸۷ الرياض

المملكة العربية سعودية

العنوان البرقي

الصندوق السعودى للتنمية

الرياض

المملكة العربية السعودية

ئلكس : 201145 SUNDOO S J

بالنسبة للمقترض

المجلس القومي للتخطيط

ص.ب ٥٥٥ عمان

المملكة الاردنيةالهاشمية

العنوان البرقي :

المجلس القومي للتخطيط ــ عمان

تلكس : NBC JO و 1319

وتصديقا على ماتقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية في مدينة عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية في التاريخ الملك كور بصدر الاتفاقية، بواسطة الممثلين المفوضين قانونامن جانب الطرفين ، من نسختين باللغة العربية تعتبر كل منهما اصلاوسلمت نسخة الى كل من الطرفين .

محمد ابا الحيل

عن الصندوق السعودي للتنمية

وزير المالية والاقتصاد الوطني

ورثيس مجلس ادارة الصندوق

شمية

عن المملكة الاردنية الهاشمية

A44 - 2

رئيس المجلس القرمي للتخطيط

الممثل المفرض

(المادة الخامسة)

الجزاءات المخولة للصندوق

البند ٥-١ لاغراض البند ٦-٢ من الشروط العامة، تضا ف الوقائع التالية طبقاً للفتمرة (و) منه .

(أ) « أولاً» مع مراعاة الحكم المنصوص عليه في القسم «ثانياً» من هذه الفقرة :

١ اذا اوقف حق المقترض في سحب حصيلة قرض البنك الاسلامي اوالغي
 اوانهي كليا او جزئيا طبقا لاحكام الاتفاقية التي منح القرض بمقتضاها .

٢ – اذا اصبح قرض البنك الاسلامي مستحق السداد قبل اجل استحقاقة المتفقعليه

و ثانيا » لاتسرى الاحكام المنصوص عليها في القسم « او لا » من هذه الفقرة اذ اأقام المقترض الدليل على نحو يقبله الصندوق – على ان هذا الايقاف او الالغاء اوالانتهاء او اسقاط الاجل لايعود الى اخلال من المقترض في تنفيذ التزاماته طبقا لاحكام الاتفاقية المعنية ، وان اموالا كافية لتنفيذ المشسروع تتوفير للمقترض اوللمؤسسة من مصادر اخرى طبقا لاحكام وشروط لاتتعارض مع التزامات المقترض طبقا لاحكام هذه الاتفاقية .

(ب) اذا ادخل اى تعديل على قانون مؤسسة المواني لسنة ١٩٧٨م للمقترض او الغي اواوقف سريانه
 على نحو يرى الصندوق انه سيترتب عليه تأثير محسوس معاكس على قدرة المؤسسة على تنفيذ
 اوتشغيل المشروع .

(المادة السادسة)

تاريخ النفاذ ــ انهاء الاتفاقية

البند ١-٦ تحدد الواقعة التالية كشرط اضافي لنفاذ اتفاقية القرض طبقاً للبند ١-١٢ (ب) من الشروط العامة : ان توقيع اتفاقية القرض التبعي نيابة عن المقترض والمؤسسة – على الترتيب– قد صرح به اوصدق عليه بمقتضى كافة الاجراءات الحكومية وغير الحكومية .

البند ٦-٦ يحدد تاريخ ١٠ مارس ١٩٨٢م لاغراض البند ١٢-٤ من الشروط العامة .

:: •

-1

. .

| (1) | الجدول رقم | |
|-------|------------|--|
| القرض | سحب حصيلة | |

أ – تو ضح القائمة المفصلة ادناه فئة البضائع التي تسرل من حصيلة القر ض والاعتسادات المخصصة لها من حصيلة القرضُ . ونسبة النفقات التي تمول من تلك الفئة :

| il e Tuvensadus i | الاعتماد المخصص من القرض معبرا عنه بالريالات السعودية | الفئـــة |
|--------------------------------|--|---|
| نسبة النفقات التي تمول النفقات | ۰۰۰ر ۲۱٫۲۵۰ | انشاء وتجهيز مستردعين للبوتاس (القسم «ج» من المشروع) |
| الاجمالية | 71,700,, | المجموع |

ب ـ دون اعتداد بنصوص الفقرة (أ) اعلاه لايجوز السحب من حصيلة القرض من اجل :

١ – تمويل دفعات تمت لتغطية نفقات سابقة على ١ ديسمبر ١٩٨٠م .

٢ – تمويل الضرائب التي يفرضها المقترض او الضرائب السارية في اقليمه على البضائع او الحدمات او على استيرادها اوصناعتها اوتيريدها .

> الجدول رقم (۲) وصف المشروع

يتكون المشروع من الاقسام التالية :

القسم (أ) :

الاعمال المدنية وتشمل انشاء وتجهيز رصيف طوله حوالي ٢٠٠ متر وعرضه ٤٠ متر ، وتوفير وتركيب محملات ومفرغات السفن والاقشطة الناقلة وانابيب نقل المواد السائلة وكذلك الحدمات العامة الضرورية ،

القسم (ب) :

الاعمال الترابية اللازمة لتهيئة موقع مستودعين للبوتاس .

القسم (ج) :

انشاء وتجهيز مستودعين للبوتاس طاقتهما ١٥٠ الف طن بما في ذلك الاعمال المدنية والميكانيكيــــة والكهربائية وكذلك المباني والحدمات العامة اللازمة .

القسم (د) :

توفير وتركيب المهيكل الفولاذي لمستودعي البوتاس .

القسم (ه) :

توفير خدمات هندسية واشراف .

تقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بحوالي ٥ر١٢٤ مليون دولار امريكي اى ما يعادل حوالي ٤٢٦ مليون ريال سعودى

ومن المتوقع ان يكتمل تنفيذ المشروع في مارس ١٩٨٣ م

**

48

40

44

رنم القسط

۱ مارس ۱۹۹۰ 7,.51,... ۱ سبتمبر ۱۹۹۰ 47.217.00 ۱ مارس ۱۹۹۱ 70.51000 ١ سبتمبر ١٩٩١ 7,121,11 ۱ مارس ۱۹۹۲ 70.51000 ۱ سبتمبر ۱۹۹۲ 7, 181, 11 ١ مارس ١٩٩٣ 7,.51,... ۱ سبتمبر ۱۹۹۳ ۱ مارس ۱۹۹۶ 7,181,11 ۱ سېتمبر ۱۹۹۶ 70.510.00 ١ مارس ١٩٩٥ 11.111111 ۱ سبتمبر ۱۹۹۵ 72.512.11 ۱ مارس۱۹۹۳ 70181011 ۱ سبتمبر ۱۹۹۲ 73.513.00 ۱ مارس ۱۹۹۷ 4.1611.4 ۱ سبتمبر ۱۹۹۷ ייינוצינץ ۱ مارس ۱۹۹۸ Y1121711 ۱ سبتمبر ۱۹۹۸ 20121011 ١ مارس ١٩٩٩

١ سبتمبر ١٩٩٩

۱ مارس ۲۰۰۰

۱ سبتمبر ۲۰۰۰

۱ مارس ۲۰۰۱

۱ سبتمبر ۲۰۰۱

المجموع

ابلياروك وقعم (٣)

تاريخ استحقاق التسط

۱ مارس ۱۹۸۷

۱ سبتدبر ۱۹۸۷

۱ مارس ۱۹۸۸

۱ سبتدبر ۱۹۸۸

۱ مارس ۱۹۸۹

۱ سبتدبر ۱۹۸۹

جاءول الساداد

مبلغ القدط بالريال

السمودی ۲۰۰۱،۰۰۰

7,121,11

Y , 1 1 1 1 1 1 1 1 1

20121000

۲٫۰٤۱٫۰۰۰

7,181,11

20121011

70.510.00

Y121711

Y1. 817.11

Y112101

۱۱۰۲۰۰۰۰۰

نحى السين الملعل من المملكة الموال بدالما تميد

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/١/٣١

(القرض الثـاني) بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع مياه عــــمان (القرض الثاني) بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٨٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. المادة ٢ — تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة فيما بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنيـــــة الهاشمية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

رئيس الوزراه

ووزير الدناع

مضر بسدران

وزيــــر العـــــدل

وزيسسر

الخارجيسية

سروان القاسم

الماليــــه

سالم مساعسده

الدكتور زهي ملحس

وزيسسر الاشتقال العامة

التمويسن

أبراهيم أيوب

وزير الصناعة والتجارة

وزير الداخلية

ووزير العمل بالوكالة

سليمان عرار

وزيسسن

وزيسسر

الاعسلام

عدنان ابو عوده

غسوب الزبن مروان دودين اهمد عبدالكريم الطراونة

وزير دولة لشؤون رئاسة الـــوذراء حكمت الساكت التربية والتعليم الدكتور سعيد التل

وزيـــــر العمـــــل

نصادق ــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ــ على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٨٢

قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع مياه عمان

1981/1/41

وزيسر الثنافه والشباب

ووزيسر السياحه والاثار ممن ابو نوار

وزير الاوتناف والشؤون وزيسر شؤون والمقدسات الاسلامية الارض المطلة كامل الشريف حسن أبراهيم الدكتور محمد

> وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النتل المهندس علي السحيمات

وزيرة التنبيسة الاجتمامي___ة انمام المفتي

وزير الشؤون البلديه والقروية والبيئسة

اتفاقية قرض مشروع مياه عمان القرض الثاني بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشميسة

القرض رقم ۱٤٥/۸

اتفاقية قرض

اتفاقية بتاريخ ١٢ صفر ١٤٠٢هـ الموافق ٨ ديسمبر ١٩٨١م بين : --

١ – الصندوق السعودي للتنمية ، ومقره مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ، (ويشار اليه فيما يلي بالصندوق) ويمثله في توقيع هذه الاتفاقية معالي الشيخ محمد ابا الحيل وزير المالية والاقتصاد الوطني ورئيس مجلس ادارة

٢ – المملكة الاردنية الهاشمية ، (ويشار اليها فيما يلي بالمقترض) ، ويمثلها في توقيع هذه الاتفاقية سعادة الدكتور حنا عوده رئيس المجلس القومي للتخطيط .

من حيث ان المقترض قد طلب من الصندوق ان يمنحه قرضاً للمساهمـــة في تمويل مشروع مياه عمان الوارد وصفه بالجدول رقم (٢) بهذه الاتفاقية ، (ويشار اليه فيما يلي بالمشروع) .

ومنحيث انه بمقتضي اتفاقية مؤرخة في ٢ رجب ١٣٩٨ه الموافق ٧ يونيو ١٩٧٨ م وافق الصندوق على منح المقترض قرضاً (ويشار اليه فيما يلي بقرضس الصندوق الاول (مقداره سبعون مليون (٠٠٠ر ٢٠٠٠) ريسال سعودي للمساهمة في تمويل المشروع و ذلك طبقاً للاحكام والشروط المنصوص عليها في الاتفاقية المذكورة .

ومن حيث ان المقتر ض قد وقع في ١٩٧٩/٩/٢٧م مع وكالة الولايات المتحدة للانماء الدولي (ويشار اليها فيما بلي بالوكالة الامريكية (اتفاقية قرض بمبلغ مقـــداره اربعة وعشرين مليون وخمسمائة الف (٢٠٠٠ر ٢٤) دولار امريكي (ويشار اليمه فيمما يلي بقرض الوكالة الامريكية) للمساهمة في تمويل المشروع وذلك طبقاً للاحكام والشروط المنَّصوص عليها في الاتفاَّقية المدكورة .

ومن حيث ان المقتر ض يعتزم الحصول على قرض من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، (ويشار اليه فيما يلي بالصندوق الكويتي (مقداره سبعة ملايين (٠٠٠ر ٢٠٠٠ دينار كويتي للمساهمة في تمويل المشروع وذلك طبقاً للاحكام والشروط التي سينص عليها في اتفاقية قرض بين المقترض والصنّدوق الكويتي ، (ويشار اليهـا فبِما يلي با تفاقية الصندوق الكويتي) .

ومن حيث ان هدف الصندوق هو مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمــــة لتنفيذ مشروعاتها وبرامجها الانماثيـــة .

ومن حيث انه قد ثبتالصندوق اهمية وفائدة المشروع في التنمية الاقتصادية لشعب المملكة الاردنية الهاشمية الشقيق. ومن حيست ان مجلسس ادارة الصندوق ، بالنظر الى ما تقدم ، قد وافق بقراره رقسم ٢٩٩/٣٢/٧ بتاريخ ١٤٠١/٦/٢٨ على منح المقترض قرضاً طبقاً للاحكام والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

(المادة الاولى)

الشروط العامة ــ تعــاريف

البسد ١--١ يقبل طرفا هذه الاتفاقية كافحة نصوص الشروط العامـة لاتفاقيات ةروض الصندوق الصادرة بقرار مجلس ادارة الصندوق رقم ١٤/١١ بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٩٦هـ الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٦م بنفس القوة والاثر كما لو كانت قد ادرجت كاملة في هذه الاتفاقية ، ﴿ ويشار الى تلك الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق فيما يلي بالشروط العامة) .

حيثما وردت في هذه الاتفاقية ، وما لم يقض سياق النص بغير ذلك ـــ المعاني المحددة لكل منها فيهما.

(المادة الثانية)

البنـد ٢—١ يوافق الصندوق على اقراض المقترض وفقاً للاحكام والشروط المنصوص عليها او المشار اليها في هذه الاتفاقية قرضاً يبلغ مائة مليون وخمسمائة الف (٢٠٠٠، ٥٠٠) ريال سعو دي .

الاتفاقية ووفقاً لما يرد على هذا الجدول من وقت لآخر من تعديلات بالاتفاق بين الصندوق والمقترض لتغطية المبالغ التي تم صرفها ، او ــ اذا وافق الصندوق على ذلك ــ المبالغ التي سيتم صرفها ، لتمويسل التكلفة المعقُّولة للبضائع والخدمات اللازمة للمشروع والتي تمول من حصيلة القرض .

البنـد ٣-٣ يتعهد المقترض بأن يستخدم حصيلة القرض لتمويل التكلفة المعقـــولة للبضائع اللازمة لتنفيذ المشروع فحسب . ويتم تحديد البضائع التي تمول من حصيلة القرض بالتفصيل ، والطرق والاجراءات التي تتبع للحصول عليها باتفاق بين الصندوق والمقتر ض يجوز تعديله باتفاق لاحق بينهما . ويتعين على المقتر ض ان يحصل على موافقة الصندوق قبل توقيع العقو د التي تمول من حصيلة القر ض او قبل اجراء اي تعديل يدخل على اي منها في المستقبل .

البنـد ٢ـــ٤ ينتهي حق المقترض في السحب من القرض في ٣١ اكتوبر ١٩٨٥م او في اي تاريخ لاحق يتفق عليـــه بين الصندوق والمقترض .

البنــد ٧-ــ٥ يدفع المقترض تكلفة القرض بسعر ثلاثة في الماثة (٣٪) سنويًا عن المبالغ المسحوبة مــن اصل القرض

البنـد ٧-٦ تدفع تكلفة القرض والتكاليف الاخرى كل ستة اشهر في اول مارس واول سبتمبر من كل سنه .

البند ٧-٧ مدة القرض عشرون سنة منها فترة سماح قدرها خمس سنوات ويسدد المقترض اصل القرض طبقاً لجدول السداد الموضح في الجدول رقم (٣). بهذه الاتفاقيسة .

(المادة الثالثة)

تنفيل المشسروع

البند ٣-١ (أ) يتعهد المتمرَّض بأن يتموم بتنفيذ اقسام المشروع والوارد وصفهـا بالجدول رقم (٢) في هــــذه الاتفاقية بالعناية والكفاءة اللازمتين وطبقاً للاسس الهندسية والادارية والمالية السليمة المتبعة وذلك

على النحو التـالي : –

اولا: القسم (أ) الى (ه) من المشروع بواسطة سلطة وادي الاردن .

ثانياً : القسم (و) من المشروع بواسطة سلطة الكهرباء الاردنية .

كما يلتزم المقترض بأن يوفر جميع الاموال والامكانيات والحدمات والموارد الاحرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة اليها .

(ب) دون تحديد لعموم الفقرة (أ) من هذا البند ، يتعهد المقترض بأن يوفر ـــ بالاضافة الى حصيلة القرض وحصيلة قرض الصندوق الاول وحصيلة قرض الصنـدوق الكويتي وحصيلة قرض الوكالة الامريكية ـــ جميع الاموال الاخرى اللازمـة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة اليها ، (وتدخل في ذلك اية اموال تكون لازمة لمواجهة اي ارتفاع في تكلفة المشروع يتجاوز التكلفة التقديرية للمشروع وقت توقيع هذه الاتفاقية) . ويتعين أن يتم توفير تلك الاموال كافة طبقـــآ لاحكام وشروط يقبلها الصندوق .

البند٣-٢ يتعهد المقترض بأن يستخسدم استشاريين مسن ذوي المؤهلات والخبرة وذلك لمساعدة المقترض في الاشراف على تنفيذ المشروع .

البند ٣–٣ يتعهد المقترض بأن يستخدم لتنفيد المشروع مقاولين مقبولين لمدى الصندوق طبقاً لاحكام وشروط يوافق عليها الصـــندوق .

البند ٣–٤ يتعهد المقترض بأن يلزم سلطة الكهرباء الاردنية بتوفير الطاقـة الكهربائية اللازمة لتشغيل المشروع في تاریخ اقصاه اکتوبر ۱۹۸٤م .

البند ٣–٥ يتعهد المقترض بأن يقدم للصندوق اثباتاً بأن شبكة توزيع المياه في منطقة عمان الكبرى قادرة عــــــلى استيعاب كمية المياه التي سيوفرها المشروع .

البند ٣–٣ يلتزم المقترض بأن يقدم للصندوق بياناً اساسياً بشكل ومضمىن مقبول لدى الصندوق بأن سلطة وادي الاردن ستو فر المياه الكافية لشبكة المياه في خلال سنة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية .

البند ٣–٧ يتعهد المقترض بأن يؤمن ، او يوفر الموارد الكافية للتأمين على البضائع المستوردة التي تمول من حصيلة القرض ضد المخاطر الملابسة لشرائها ونقلها وتسليمها في مكـــان استعمالها او تركيبها ، ويشترط ان يكون التأمين واجب الدفع في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بعملة يمكن للمقترض استخدامها بدون قيود لاستبدال البضائع او اصلاحها .

البنـد ٣ــ٨ يتعهد المقترض بأن يستخدم البضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض في تنفيذ المشروع فحسب .

البنـد ٣-٩ يتعهد المقترض بأن يقدم الى الصندوق كافة المخططات والمواصفات والتقارير ، والعقـــود الخاصة بالمشروع ، والجداول الزمنية الحاصة بتنفيذ المشروع وبتوفير البضائع والحدمـــات اللازمة للـلك ، وذلك بمجرد اعدادها ، كما يلتزم بأن يوافي الصندوق اولا بأول بأي تعديل او اضافة تدخل عليها في و زوم والمنام الله المناوق .

بنىد ٣–١٠يتعهد المقترض :

بأن يقوم بامساك سجلات وافية يمكن بواسطتها متابعة تقدم المشروع (بمسا في ذلك تكاليفه) والتعر ف على البضائع والحدمات الممولة من حصيلة القرض وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع Y – بأن يمكن مندوبي الصندوق المعتمدين من زيارة الانشاءات ومواقع البناء الداخلة في المشروع ومعاينة البضائع الممرلة من حصيلة القرض وجميع السجلات والوثائق ذات الصلة بالمشروع.
 بأن يقدم الى الصندوق جميع ما يطلبه من المعلومات المتعلقة بالمشروع وبانفاق حصيلة القرض وبالبضائع والحدمات الممولة من حصيلة القرض.

(المادة الرابعة) اتفاقيــة خاصـــة

البند 3-1 (أ) يؤكد المقترض والصندوق اتفاقهما على الا يتمتع اي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق عن طريق انشاء ضمان عيني على الاصول الحكومية ، وتحقيقاً لذلك يلتز مالمقترض ويتعهد بأنه في حالة انشاء اي ضمان عيني على اي من اصول المقترض لضمان سداد اي قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني - مالم يو افق الصندوق على غير ذلك - تلقائياً وبنفس المقدار و بدات درجة الاولوية ضماناً لسداد اصل قرض الصندوق مع تكلفته والتكاليف الاخرى المستحقة على القرض ، وذلك دون ان يتحمل الصندوق اي تكلفهة في سبيل ذلك ، ويقسوم المقترض عند انشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى .

(ب) لا يسري التعهد المنصوص عليه في الفقرة (أ) عـلى : ــــ

احوال انشاء ضمانات عينية على الاموال وقت شرأتهما لكفالة سداد تمسن شراء تلك
 الاموال فحسب .

٢ – احوال ترتيب ضمانات عينية على السلع التجارية لضمان سداد ديون لا يزيد اجـــل استحقاقها عن سنة واحدة من التاريخ الاصلي العقدها بغرض سدادها من حصيلة بيــع تلك السلع التجارية.

٣ – احوال انشاء الضمانـــات العينية في المجرى المعتاد للمعامـــلات المصرفية لضمان سداد
 ديون لا يزيد اجل استحقاقها عن سنة واحدة من تاريخ الدين .

(ج) يقصد باصطلاح « الاصول الحكومية » الوارد في هذا البند اصول المقترض واي من اقسامـــه السياسية والادارية واصول اي هيئة يملكها او يسيطر عليها المقترض او اي من اقسامه المشار اليها واي هيئة تعمل لحساب او صالح المقترض او اقسامه المشار اليها ، ويدخل في تلك الاصول الله والنقد الاجنبي الذي تحوزه ايـــة مؤسسة تؤدي للمقترض وظائف البنك المركزي او وظائف صندوق تثبيت اسعار الصرف او وظائف مماثلــة .

البند ٤-٢ يتعهد المقترض بأن يقوم بنفسه او بالواسطة بامساك سجلات وافية توضح - وفقاً للاسس المحاسبة السليمة - كافة العمليات والموارد والنفقات المرتبطة بالمشروع لادارات وسلطات واجهزة المقترض المسؤولة عن تنفيذ المشروع او اي جزء منه .

البشد. ٤ـــ٣ يتعهد المقترض بأن يقدم للصندوق اثباتاً بشكل ومضمون مقبول للصندوق بأنه تم توفير الاراضي اللازمة لتنفيذ المشروع في حلال سنة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية .

البند ٤-٤ يتعهد المقترض بالزام سلطة وادي الاردن بأن : ـــ

- (أ) تقوم بامساك سجلات وافية توضح عملياتهاومركزها المالي وفقا للاس المحاسبية السليمة المضطردة التطبيق
- (ب) تؤمن وتستمر في التأمين مع مؤمنين مسؤولين ، اوتوفر وسائل اخرى للتأمين يقبلها الصندوق ضد المخاطر بالمبالغ التي تتطلبها الاصول السليمه المرعية .
- البند ٤-٣ يتعهد المقترض بالزام سلطة وادى الاردن بادارة المشروع وبأن تقوم بصفة منتظمة باجراء الاصلاحات الدورية وبتنفيذ برامج الصيانة للانشاءات والتجهيزات الداخلية في المشروع بعد اكتمال تنفيذه ، كما يتعهد بتوفير اعتمادات الميزانية الكافية لتنفيذ تلك البرامج .

(المادة الحامسة)

الجزاءات المخولة للصندوق

البند ٥-١ لاغراض البند ٦-٢ من الشروط العامة تضا فالوقائع التالية طبقا للفقرة(و) منه :

(أ) مع مراعاة الحكم المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذا البند :

١ اذا اوقف حق المقترض في سحب حصيلة اى قرض من القروض المقدمه الى المقترض لتمويل المشروع او الغي او انهي كليا او جزئيا طبقا لاحكام الاتفاقية التي منح القرض بمقتضاها .

(٢) اذا اصبح اىمن هذه القروض حالا ومستحق السداد قبل اجل استحقاقه المتفقعليه .
 (ب) لاتسرى الاحكام المنصوص عليها في الفقرة (أ)من هذا البند اذا اقام المقترض الدليل على نحو يقبله الصندوق – على ان هذا الايقاف اوالالغاء اوالانهاء اواسقاط الاجل لايعود الى اختلال من المقترض في تنفيذ التزاماته طبقالاحكام الاتفاقية المعنية ، وانامو الاكافية لتنفيذ المشروع تتوفر المقترض من المقترض طبقا لاحكام هذه الاتعارض مع المتزامات المقترض طبقا لاحكام هذه الاتفاقية .

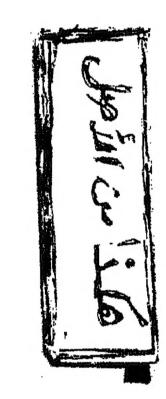
البند ٥ ــ ٢ لاغرا ض البند ٧-١٠ من الشروط العامة ، تضا ف الواقعة التالية طبقا للفقرة (د) منه : اذا حدثت الواقعة المنصوص عليها في الفقرة (أ) (٢) من البند ٥-١- من هذه الاتفاقية .

(المادة السادسة) تاريخ النفاذ ـــ انهاء الاتفاقية

البند ٦ ــ ١ يحدد تاريخ ١٠ مارس ١٩٨٢ م لاغراض البند ١٢ ــ ٤ من الشروط العامة .

(المادة السابعة) ممثل المقترض ـــ العناوين

البند٧_١ يعين رئيس المجلس القومي للتخطيط كممثل للمقترض لاغراض البند ١١_٣ منالشروط العامة .



المملكة العربية السعودية

ئلكس : 201145 Sundoo sj

العنوان البرقي :

المجلس القومي للتخطيط

بصدر الاتفاقية ، بواسطة الممثلينالمفوضين قانونا من جانب الطرفين، من نسختين باللغة العربية تعتبركل منهما اصلا وسلمت نسخة الى كل من الطرفين

عن المملكة الاردنية الهاهميسة

حنا عوده

رثيس المجلس القومي للتخطيط والممثل المفوض

البند٧--٢ حددت العناوين التالية لاغراض البند ١١-١ من الشروط العامة :

بالنسبة للصندوق : الصندوق السعودى للتنمية

> ص.ب ۱۸۸۷ الرياض

المملكة العربية السعودية

العنوان البرقي :

الصندوق السعودى للتنمية

الوياض

بالنسبة للمقترض

المجلس القومي للتخطيط

المملكة الاردنية الهاشمية

تلکس npc jo تلکس

وتصديقا على ما تقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية في مدينة عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية في التاريخ المذكور

عن الصندوق السعودي للتنميــة محمد ابا الخيل وزير الماليسة والاقتصاد الوطني

ورثيس مجلس ادارة الصندوق

الجدول رقم (۱)

سحب حصيلة القرض

أ ــ توضح القائمة المفصلة ادناه فثات البضائع للمولة من حصيلة القرض والاعتمادات المخصصة لكل منها من حصيلة القرض ونسبة النفقات التي تمول في كل فئة :

الاعتمادات المخصصةمن نسبة النفقات

تمول

الاجمالية

٤٠٪ من النفقات

القرض معبراعنها

بالريالاتالسغودية

۱۳٬۱۰۰ر۱۳

100000

۱ – تزوید وترکیب انابیب رئیسیة وانابیب،۰۰۰ر۸۷

اخرى(القسم(أ) منالمشروع)

۲ – احتياطي المجموع

ب- دون اعتداد بنصوص الفقرة (أ) اعلاه لايجوز السحب من حصيلة القرض من اجل

١ - تمويل دفعات تمت لتغطية نفقات سابقة على تاريخ هذه الاتفاقية .

٢ - تمويل الضرائب التي يفرضها المقترض او الضرائب السارية في اقليمه على البضائع اوالخدمات اوعلى استیرادها او صناعتها اوتوریدها .

الجدول رقم (۲) وصف المشروع

يتكون المشروع من الاقسام التالية :

القسم (أ) تزويد وتركيب خط أنابيب رئيسية قطرها ١٢٠ سم لمسافة حوالي ٣٢ كم . •ن قناة الغور الشرقية الى الحزان الاخير ، وخط انابيب آخر قطرها ١٠٠ سم لسافة حوالي ٩ كم . مــن الحزان الاخير الى خزان سلطة المياه والمجارى لمنطقة أمانة العاصمة رقم ١٤ وتوفير وتركيب انابيب مختلفه الاحجام لمسافة حوالي ٩ كم .

القسم (ب) انشاء خزان اخير سعتُه ٢٤٦،٢٠٠ متر مكعببما في ذلك تزويدو تركيب كل الاذابيبوالصمامات اللازمة. القسم (ج) (۱) تزوید وترکیب ۵ محطات ضخ تحتوی کل منها علی ٤ مضخات لضخ المیاه لارتفاع حوالی ٢٧٠ مترا ومعدات المسرب الضرورية على قناة الغور الشرقية

(٢) تزويد وتركيب خطمز دوج لنقل الكهرباء بتوتر ٣٣ كيلو فولت لمسافة حوالي ٩ كم .وخط آخر فردى لمسافة حوالي ٥ر٧ كم بما في ذلك المحولات واعمدة خرسانية ، ونظام للتحكم والمراقبة عن بعد .

(٣) انشاء محطات ضخ وخزانات دفع .

(٤) توفير مضختين متنقلتين .

القسم (د) تشیید و تجهیز محطة لمعالحة المیاه طاقتها القصوی حوالی ۲ر۲۶ ملیون مترمکعب .

القسم (ه) توفير خدمات هندسية واشراف .

القسم (و) تزويد وتركيب خط مزدوج هواڻي بتوتر ١٣٢ كيلو فولت بطول حوالي ٤٦ كيلومتر ومحطة فرعية جهد (۱۳۲/۳۳ كيلوفولت) بالقرّب من محطة معالجة المياه .

تقدر التكاليفالاجمالية للمشروع بحوالي ١٨٠ مليوندولار امريكياىمايعادل-دوالي ٦١٢ مليونريالسعودى. . ويتوقع أن يكتمل تنفيذ المشروع في ديسمبر ١٩٨٤م

مى ولحسين للعلامة كالملك للعلامة والحاتمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستـــور وبناء على ما قرره مجلس الوزراءبتاريخ١٩٨٢/١/٣١ نصادق ــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ــ على عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : –

1444/1/41

قانون مؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٨٢

قانون تصديق اتفاقيه معدله لاتفاقيه مشروع مياه ومجاري عمان

بين الصندوق السعوذى للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية معدلة لاتفاقية قرض مشروع مياهو مجارى عمان بينالصندوق السعودىللتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٨٢)ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. المادة ٢ ــ تعتبر الاتفاقية المعدلة لاتفاقية قر ض مشروع مياه ومجارى عمان والمعقودة فيما بين الصندوق السعودى للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية الملحقة بهذا القانون صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها. المادة ٣ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام ممذا القانون .

الحسين بن طلال

| رئيس الوزران | وزيـــر | وزیــــر | وزيسر الثقافه والشباب |
|--------------|---|---------------|------------------------|
| ووزير الدنا | الاعــــلام | المالیـــــه | ووزيسر السياحه والإثار |
| مضر بسدران | مدنان ابو عوده | سالم مساعــده | معن أبو نوار |
| · وزیـــ | ٠ وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | | |

وزير الاومناف والشؤون وزير شؤون والمتدسات الاسلامية الارض المعتلة

| مندرسوتها استواد | ۽ الزين مِروان دودين اعمد | ابراهيم الدكتور محمد عضوا | كامل الشريف حسن |
|---|---|--|--|
| وزيـــر الخارجية بروان القاسم | وزیر الداخمایـــــــــــــــــــــــــــــــــــ | وزيـــر التمويــن ابراهيم ايوب | ير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النتل لهندس علي السحيمات |
| وزير دولة لشؤو رئاسة الوزراء حكمت الساكات | وزيـــــر التربية والتمليم الدكتور سميد المثل | وزيـــــر المحــــة دكتور زهم ملحس | يرة التنهيـــــة لاجتماعيـــــة |
| سناعة والتجارة | وزير الم | وزيسسر الإشفال العامة | ر الشؤون البلدية والغروية والبيئة |

المر دووردا

جدول رقم (٣) جدول السداد

| مبلغ القسط بالريال السع | تاريخ استحقاق القسط | رقم القسط |
|---|---------------------|-----------|
| ۳٫۳۵۰٫۰۰۰ | ۱ مارس ۱۹۸۷ | 1 |
| ۳٫۳۵۰٫۰۰۰ | ۱ سبتمبر ۱۹۸۷ | Ą |
| 7,700,, | ۱ مارس ۱۹۸۸ | 4 |
| ٠٠٠ر ١٥٠٠ر٣ | ۱ سیتمبر ۱۹۸۸ | ٤ |
| ۳٫۲۰۰،۰۰۹ | ١ مارس ١٩٨٩ | ٥ |
| ۰۰۰ر ۱۹۳۰ ۳ | ۱ سبتمبر ۱۹۸۹ | ٣ |
| ۳٫۳۵۰٫۰۰۰ | ۱۸۹۰ مارس | ٧ |
| 7,70 | اسبتمبر ١٩٩ | ٨ |
| ۰۰۰ر۱۹۳۰ | ۱ مارس ۱۹۹۱ | ٩ |
| ۰۰۰ر۱۵۳۵۳ | ۱ سبتمبر ۱۹۹۱ | 1. |
| ۳٫۳۵۰٫۰۰۰ | ۱۹۹۲ مارس | 11 |
| ۳٫۳۵۰٫۰۰۰ | اسبتمبر ۱۹۹۲ | 14 |
| ۳٫۳۵۰٫۰۰۰ | ۱۸۱رس ۱۹۹۳ | 14 |
| ۰۰۰ د ۱۹۳۰ ۳ | ۱۹۹۳ سبتمبر | 18 |
| ۳٫۳۵۰٫۰۰۰ | ۱مارس ۱۹۹۶ | 10 |
| | ۱سېتمبر ۱۹۹۶ | ١٣ |
| ۰۰۰ر۰۵۳ر۳ | ۱۸۱رس ۱۹۹۵ | · \ |
| ۰۰۰ر۰۹۳٫۳ | ۱سبتمبر ۱۹۹۵ | 14 |
| ۰۰۰ در ۱۳۵۰ ۳ | | 14 |
| ۰۰۰ر۱۵۳ر۳ . | ۱۸۹۲ مارس ۱۹۹۲ | .44. |
| ٠٠، ر ١٥٠٠ ٣ | ١٩٩٦ اسبتمبر | Y1 |
| ۳٬۰۰۰ ، ۳٬۰۰۰ | ۱۸۱رس ۱۹۹۷ | 77 |
| ٠٠٠٠ ، ١٠٠٠ | ۱۳۹۷ ۱۹۹۷ | 44 |
| ۰۰۰۰ د ۱۹۰۰ د ۱۹۰۳ د ۱۹۳ د ۱۹۰۳ د ۱۹۳ د ۱۳ د ۱ | ۱۸۹۸ امارس ۱۹۹۸ | Y £ |
| ٠٠٠٠ ١٥٠٠ | ۱سبتمبر ۱۹۹۸ | 40 |
| ۰۰۰ر ۱۳۵۰ ۳ | ۱ مارس ۱۹۹۹ | 44 |
| ۰۰۰ر۰۵۳ر۳ | اسپتمبر ۱۹۹۹ | YY |
| 7,700,000 | ۱مارس ۲۰۰۰ | YA |
| ۰ ۰.۰ ۳۷ ، ۱۳۰۰ م | ۱ سېتمبر ۲۰۰۰ | 79 |
| ٠٠٠١ر ١٥٠٠ر٣ | ۱ مارس ۲۰۰۱ | ** |
| ۳٫۳۵۰٫۰۰۰ | ۱ سیکمبر ۱ ۲۰۰ | |

اتفاقيه معدله

لاتفاقية قرض (مشروع مياه ومجارى عمان) بين الصندوق السعودى للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية

> اتفاقية معدلة لأتفاقية قرض

اتفاقیة بتاریخ ۱۲ صفر ۱٤٠۲ ه الموافق ۸ دیسمبر ۱۹۸۱بین

الصندوق السعودى للتنمية ، ومقره مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ، (ويشار اليه فيما يلي بالصندوق)
 ويمثله في توقيع هذه الاتفاقية معالي الشيخ محمد ابا الخيل وزير المالية والاقتصاد الوطني ورثيس مجلس ادارة الصندوق .

٢ • المملكة الاردنية الهاشميــة ، (ويشار اليها فيمايلي بالمقترض) ، ويمثلها في توقيع هذه الاتفاقية سعادة الدكتور حنا عوده رئيس المجلس القرمي للتخطيط .

عهيسال

من حيث انه بمقتضى اتفاقية القرض (مشروع مياه ومجاري عمان) بتاريخ ٢ رجب ١٣٩٨ه الموافق ٩٧٨/٦/٧ بين الصندوق والمقترض ، (ويشار اليها فيما يلي باتفاقية يونيو ١٩٧٨م) وافق الصندوق على اقراض المقترض قرضاً يبلغ سبعين مليون (٠٠٠ر ٠٠٠٠٠) ريال سعودي طبقاً للاحكام والشروط المنصوص عليها في اتفاقية يونيسو يبلغ سبعين مليون (١٠٠٠ر ١٠٠٠) ريال سعودي طبقاً للاحكام والشروط المنصوص عليها في اتفاقية يونيسو ١٩٧٨م وذلك للمساهمة في المشروع الوارد وصفه بالجدول رقم (٢) بالاتفاقية المذكورة

ومن حيث ان المقترض قد عقد مع وكالة الولايات المتحدة للانماء الدولي ، (ويشار اليها فيما يلي بالوكالسة الامريكية) اتفاقية قرض بتاريخ ١٩٧٩/٩/٢٧م بمبلغ مقداره اربع وعشرون مليون وخمسمائة الف (٠٠٠ر٠٥٥٠) دولار امريكي للمساهمة في تمويل المشروع .

ومن حيث ان المقرض يعتزم الحصول على قرض من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (ويشار اليه فيما يلي بالصندوق الكويتي) مقداره سبعة ملايين (٠٠٠ر٠) دينار كويتي للمساهمة في تمويـل المشروع وذلك طبقاً للاحكام والشروط التي سينص عليها في اتفاقية قرض بين المقترض والصندوق الكويتي (ويشار اليهسا فيما يلي باتفاقية الصندوق الكويتي).
فيما يلي باتفاقية الصندوق الكويتي).

(المادة الاولى)

تعديلات لاتفاقية يونيو ١٩٧٨م

البند ۱-۱ تلغى البنود والفقرات الآتية في اتفاقية يونيو ١٩٧٨م : اولا : الفقرات (ب) و (ج) و (د) من التربيد

John Comitation

معدله

(ب) تلغی الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) .

ثالثاً : (١) تحدف كلمة «السلطة » من البند هــ١ (أ) وتلغى الفقرة ب من نفس البند . (٢) تحدف عبارة « او الفقرة (ب) » من البند هــ٢ .

(أ) تحذف عبارة « ويكون للمصطلحات الاضافية التالية المعنى المبين قرين كل منهما».

رابعاً : يلغى البندان ٦-١ و ٦-٢ .

البند ١-٢ يعدل البند ٢-٤ من اتفاقية يونيو ١٩٧٨م ليقرأ كما يلي : -

« البند ٢-٤ : ينتهي حق المقبّر ض من السحب من القرض في ٣١ اكتوبسر ١٩٨٥م او في اي تاريخ لاحق يتفق عليه بين الصندوق والمقبّر ض » .

البند ١–٣ تعدل المادة الثالثة الخاصة بتنفيذ المشروع في اتفاقية يونيو ١٩٧٨م لتقرأ كما يلي : –

وذلك على النحو التالي : –

اولا: القسم (أ) الى (ه) من المشروع بواسطة سلطة وادي الاردن .

ثانياً: القسم (و) من المشروع بواسطة سلطة الكهرباء الاردنية .

كما يلتزم المُقْترض بأن يوفر جميع الاموال والامكانيات والخدمات والموارد الاخسرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة اليها .

(ب) دون تحديد لعموم الفقرة (أ) من هذا البند ، يتعهد المقترض بأن يوفر – بالاضافة الى حصيلـة القرض وحصيلة قرض الصندوق الثاني وحصيلتي قرض الصندوق الكويتي وقرض الوكالـــة الامريكية – جميع الاموال الاخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة اليها ، (وتدخل في ذلك اية اموال تكون لازمة لمواجهة اي ارتفاع في تكلفة المشروع يتجاوز التكلفة التقديرية للمشروع وقت توقيع هذه الاتفاقية) ، ويتعين ان يتم توفير تلك الاموال كافة طبقاً لاحكـام وشروط يقبلها الصندوق .

البند ٣-٢ يتعهد المقترض بأن يستخدم استشاربين من ذوي المؤهلات والخبرة وذلك لمساعدة المقترض في الاشراف على تنفيد المشروع .

البند ٣-٣ يتعهد المقترض بأن يستخدم لتنفيد المشروع مقاولين مقبولين لدى الصندوق طبقــــآ لاحكام وشروط يوافق عليها الصندوق

البند ٣-٤ يتعهد المقترض بأن يلتزم سلطة الكهرباء الاردنية بتوفير الطاقه الكهربائية اللازمة لتشغيل المشروع في تاريخ اقصاه اكتوبر ١٩٨٤م .

البند ٣-٥ يتعهد المقترض بأن يقدم للصندوق اثباتاً بأن شبكة توزيع الميساه في منطقة عمان الكبرى قادرة عسلى استيعاب كمية المياه التي سيوفرها المشروع .

البند ٣-٦ يلتزم المقترض بأن يقدم للصندوق بياناً اساسياً بشكل ومضمون مقبول لدى الصندوق بأن سلطة وادي الاردن ستوفر المياه الكافية لشبكة المياه في خلال سنة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية .

البند ٣-٧ يتعهد المقترض بأن يؤمن ، او يوفر الموارد الكافية للتأمين على البضائع المستوردة التي تمول من حصيلة القرض ضد المخاطر الملابسة لشرائها ونقلها وتسليمها في مكان استعمالها او تركيبهـــــا ، ويشترط ان يكون التأمين واجب الدفع في حالة وقوع مايوجب استحقاقه بعملة يمكن للمقترض استخدامها بدون قيود لاستبدال البضائع او اصلاحهــا .

البنماد ٣-٨ يتعهد المقترض بأن يستخدم البضائع والحدمات الممولة من حصيلة القرض في تنفيذ المشروع نفسه فحسب .

البند ٣-٩ يتعهد المقترض بأن يقدم الى الصندوق كافة المخططات ، والمواصفات ، والتقارير ، والعقود الخاصة بالمشروع والجداول الزمنية الخاصة بتنفيذ المشروع ، وبتوفير البضائع والحدمات اللازمـــة لذلك ، وذلك بمجرد اعدادها ، كما يلتزم بأن يوافي الصندوق اولا بأول بأي تعديل او اضافة تدخل عليها في المستقبل ، كل ذلك بالتفصيل الذي يطلبه الصندوق .

البنىد ٣–١٠ يتعهد المقترض

بأن يقوم بامساك سجلات وافية يمكن بواسطتها متابعة تقدم المشروع (بما في ذلك تكاليف)
والتعرف على البضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع
 ٢ ــ بأن يمكن مندوبي الصندوق المعتمدين من زيارة الانشاءات ومواقع البناء الداخلة في المشروع ومعاينة البضائع الممولة من حصيلة القرض وجميع السجلات والرثائق ذات الصلة بالمشروع .

 ٣ ــ بأن يقدم الى الصندوق جميع ما يطلبه من المعلومات المتعلقة بالمشروع و بانفاق حصيلة القرض وبالبضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض .

البنىد ١-٤ يعدل البند ٤-٢ من اتفاقية يونيو ١٩٧٨م ليقرأ كما يلي : --

« البند ٤-٢ : يتعهد المقرض بأن يقوم بنفسه او بالواسطة باه ساك سجلات وافية توضح وفقاً للاسس المحاسبية السليمة جميع العمليات والموارد والمصروفات المرتبطة بالمشروع او اي جزء منه .
لادارات وسلطات واجهزة المقرض المسؤولة عن تنفيذ المشروع او اي جزء منه .

البنـد ١-٥ يعدل البند ٤-٣ من اتفاقية يونيو ١٩٧٨م ليقرأ كما يلي :

البند ١-١ يعدل البند ٤-٤ من اتفاقية يونيو ١٩٧٨م ليقرا كما يلي :

ه البند ٤-٤: يتعهد المقرر ض بأن يلزم سلطة وادي الاردن وسلطة المياه والمجاري لمنطقسة المانة العاصمة بأن تراجع تعرفه المياه من وقت لآخر كلما كان ذلك ضرورياً ، لضمان تمتع السلطتين بموقف مالي سليم

البنيد ١-٧ يضاف البندان الجديدان الآتيان في المادة الرابعة من اتفاقية يونيو ١٩٧٨م :

البند ٤-٥: يتعهد المقترض بالزام سلطة وادي الاردن ، بأن: -

(١) تقوم بأمساك سجلات وافية توضح عملياتها ومركزها المالي وفقاً للاسس المحاسبية السليمسة المضطردة التطبيــق

(ب) تؤمن وتستمر في التأمين مع مؤمنين مسؤولين او توفر وسائســـل اخــرى للتأمين يقبلها الصناوق ضد المخاطر بالمبالغ التي تتطلبها الاصول السليمة المرعية .

البند ٤ـــ : يتعهد المقترض بالزام سلطة وادي الاردن بادارة المشروع وبأن تقوم بصفة منتظمة باجراء الاصلاحات الدورية وبتنفيذ برامج الصيانة للانشاءات والتجهيزات الداخليسة في المشروع بعد اكتمال تنفيذه ، كما يتعهد بتوفير اعتمادات الميزانية الكافية لتنفيذ تلك البرامج » .

البند ١-٨ يعدل البند ٦-٣ من اتفاقية يونيو ١٩٧٨م ليقرأ كما يلي : _

« البند ٦-٣ : يحدد تاريخ ١٩٨١/١٢/٢٢م لاغراض البند ١٦- ٤ من الشروط العامة » . البند ١-٩ (أ) يستبدل جدول سحب حصيلة القرض رقم (١) في اتفاقية يونيو ١٩٧٨م بجدول سحب حصيلة

القرض رقم (١) الملحق بهذه الاتفاقية . (ب) يستبدل الجدول رقم (٢) (وصف المشروع) في اتفاقيـــة يونيو ١٩٧٨م بالجدول رقــم (٢) (وصف المشروع) الملحق بهذه الاتفاقيـــة .

(المادة الثانية)

تاريخ نفاذ الاتفاقيات وانتهاؤهـــا

(ب) يجب على المقترض ان يقدم الى الصندوق كجزء من الادلة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذا البند فتوى قانونية مقبولة لدى الصندوق من سلطة قانونيسة رسمية يقبلهسا الصندوق تفيد ان توقيع هذه الاتفاقية نيابة عن المقترض قد صرح به او صدق عليه على النحو اللازم قانونا وان اتفاقية يونيو ١٩٧٨م كما تم تعديلها بمقتضى هذه الاتفاقية تشكل التزاما صحيحاً ملزماً للمقترض طبقاً لاحكامها معدلة :

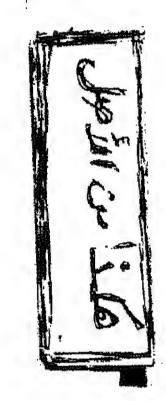
البند ٢-٧ تصبح هذه الاتفاقية نافذة سارية المفعول في التاريخ الذي يرسل فيه الصندوق للمقترض الخطارآ بقبوله الادلة التي تتطلبها الفقرة (أ) من البند ٢-١.

وتصديقاً على ما تقدم فقد وقع الطرفان هذه الاتفاقية في مدينة عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية في التاريخ--المذكور بصدر الاتفاقية بواسطة الممثلين المفوضين قانوناً من جانب الطرفين من نسختين باللغة العربية تعتبر كـــل منهما اصلا وسلمت نسخة الى كل من الطرفين .

> عن المملكة الاردنية الهاشمية حنا عوده رئيس المجلس القومي للتخطيط

> > والممثل المفوض

عن الصندوق السعودي للتنمية محمد ابا الحيل وزير المالية والاقتصاد الوطني ورئيس مجلس ادارة الصندوق



الجدول رقم (۱) سحب حصيلة القرض

أ _ توضيحالقائمة المفصلة ادناه فئات البضائع المموله من حصيلة القرض والاعتمادات المخصصةلكل منها من حصيلة القرض ونسبة النفقات التي تموَّل في كل فئة

الاعتمادات المخصصة نسبة النفقات من القرض معبرا عنها التي بالريالات السعودية ۱ – تزوید وترکیب آنابیبرثیسیة ٣٠/ من النفقات الاجمالية 4.14.1.1

وانابيب اخرى(القسم(أ) منالمشروع ۲ – احتياطي

٠٠٠ر٠٠٢ر٩ المجموع ۲۰۰٬۰۰۰

ب - دون اعتداد بنصوص الفقرة (أ) اعلاه لايجوز السحب من حصيلة القرض من اجل :

١ تمويل دفعات تمتالتغطية نفقات سابقة على تاريخ هذه الاتفاقية .

٢ – تمويل الضرائب التي يفرضها المقترض او الضرائب السارية في اقليمه على البضائع اوالحدمات اوعلى استير ادها او صناعتها او توريدها .

> الجدول رقم (۲) وصف المشروع

يتكون المشروع من الاقسام التالية :

القسم (أ) تزويد وتركيب خط انابيب رئيسية قطرها ١٢٠ سم لمسافة حوالي ٣٢ كم . من قناة الغور الشرقيسة الشرقية الى الخزان الاخير وخط انابيبآخر قطرها ١٠٠سم لمسافة حوالي ٩ كم من الخزانالاخيرالى خزان سلطة المياه والمجارى لمنطقة امانة العاصمة رقم ١٤ وتوفير وتركيب انابيب مختلفة الاحجام لمسافة حوالي ٩ كم .

القسم (ب) أنشاء خزان سعته ٢٤٦٠، ٢٤٦ متر مكعب بما في ذلك تزويد وتركيب كل الانابيب والصماماتاللازمة . القسم (ج) ١ – تزويد وتركيب ٥ محطات ضمخ تحتوى كل منها على ٤ مضخات لضخ المياه لارتفاع حوالي • ٢٧ متراً ومعدات المسرب الضرورية على قناة الغور الشرقية :

٢ – تزويد وتركيب خطمزدوج لنقل الكهرباء بتوتر ٣٣ كيلو فولت لمسافة حوالي ٩ كم . وخط آخر فردى لمسافة حوالي ٥ر٧ كم . بما في ذلك المحولات واعمدة خرسانية ونظام للتحكم والمراقبة عن بعد .

٣ – انشاء محطات ضخ وخزانات دفع .

٤ -- تو نير مضختين متنقلتين .

القسم (د) تشييد و تجهيز محطة لمعالجة المياه طاقتها القصوى حووالي ٢ر٢ ٤ مليون مترمكعبسنويا . القسم (ه) توفيرخدمات هندسية واشراف .

القسم (و) تزويد وتركيب خط مزدوج هوافي بتوتر ۱۳۲ كيلوفولت بطول حوالي ٤٦ كيلو متر ومحطة فرعية جهد (۱۳۲/۳۳ كيلو فولت) بالقرب من محطة معابلعة المياه .

تقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بحوالي ١٨٠ مليون دولار امريكي اي مايعادل حوالي ٦١٢ مليون ريال : ويتوقع أن يكتمل تنفيذ المشروع في ديسمبر ١٩٨٤ م .

معراضين للعل المسترك المسترك المالات المالات المالمية

بمتضى الفقرة(١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩٨٢/١/٣١ نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على الفانون المؤقت آلاتي ونأمر بأصداره ووضعه موضع التنفيد المؤقت وا ضَّافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : ــ

قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٢

قانون تصديق اتفاقيه قرض مشروع الطاقه الكهربائيه الرابع

فيما بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض – مشروع الطاقة الكهربائيةالرابع فيما بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير لسنة ١٩٨٢)ويعملبه،ن:اريخنشرهفي الجريدة الرسمية. المادة ٢ — تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة فيما بين المملكة الاردنية الهاشمية وبينالبنك الدولي للانشاء والتعمير صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ – رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القائـــــون .

الخيين بن طلال 1911/1/81

رئيس الوزراء النسر الثقافه والشباب ووزير الدناع دوزيسر السياحه والاثار مضر بسدران معن أبو نوار وزيسسن

وزير الاوماف والشؤون وزير شؤون

هسن المومني

الزرامسة والمتدسات الاسلامية الارش المطة الدكتور محمد عضوب الزبن مروان دودين كامل الشريف

وزير الداخمليـــــة وزير دولة لشؤون رئاسية وزيسسسر وريسر ووزير العمل بالوكالة الفارجيسة الوزراء ووزير النتل التمويسسن مروان القاسم الهنس علي السحيمات سليمان عرار ابراهيم أيوب وزير دولة لشؤون ولايسسرة رثاسة الوزراء النبية الاجتماعية التربية والتعليم الصحسة انعسام المظنى حكبت الساكت الدكتور سعيد التسل دلين الشؤون البلدية وزيسر وزيسس الاشتقال الماية والتروية والبيئة

المهندس عوني اللصري

الصناعة والتجارة

ب ـــ «اتفاقية مشروع السلطة» تعني اتفاقية المشروع بينالبنك والسلطة .

ج ـــ «اتفاقية مشروع الشركة» تعني اتفاقية المشروع بين البنك والشركة .

تلك العبارة جميع الجداول الملحقة باتفاقيات اعادة الاقراض .

وكما يتم تعديله من وقت لآخر ه

للمشروع والتي ستمول من القرض .

ه ـــ «قانون السلطة » يعني قانون سلطة الكهرباء الأردنية رقم ٢١ لعام ١٩٦٧ والذي بموجبه تأسست

و – تعني عبارة «اتفاقية امتياز الشركة» الاتفاقية المؤرخة ١٢ تشرين ثاني ١٩٦٢ فيما بينالمقترض

ز ﴿ _ تعني عبارة « أنظمة الشركة » الأنظمة المؤرخة في ٢٨ أيلول ١٩٧٨ وكما يتم تعديلها من وقت

وشركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة وشركة كهرباء وسطالاردن .

فصل٢--١- يوافق البنك على اقراض المقترض مبلغا يعادل خمسا وعشرين مليون دولار (٠٠٠ر٢٠٠)

فصل٧-٢ يجوز سحب مبلغ القرض من حساب القرض حسبأحكام الملحق (١) لهذه الاتفاقية وكما يتم تعديل

فصل ٢ سـ٣ فيما عدا ما يوافق البنك على خلافه فأن شراء البضائع والأعمال المدنية مما سيمول من أموال القرض

فصل ٢ ـــ٤ يكون تاريخ الاغلاق ٣١ كانون أول لعام ١٩٨٥ ، أو أى تاريخ لاحق يحدده البنك ، وعلى البنك

فصل ٧_٥ على المقترض ان يدفع للبنك عمولة التزام بمعدل ثلاثة ارباع من واحد بالمئة (٢٪ من ١٪) فيالسنة

فصل ٢ – ٣ على المقترض دفع فائدة بمعدل تسعة وثلاثة أخماس بالمئة في السنة على رأسمال القرض

فصل ٧–٧ يتوجب دفع الفائدة والتكاليف الأخرى كل نصف سنة في الحامس عشر من شباط والخامس عشر

فصل ٢-٨ على المقترض تسديد رأسمال القرض طبقا لجدول التسديدالمدرج في الملحق (٣) لهذه الاتفاقية ٥

فصل ٢–٩ يكون مدير عام السلطة أو أي شخص آخر يعين خطيا كمدير عــــام ممثلًا للمقترض لأغراض اتخاذ

ذلك الملحق من وقت لآخر بالاتفاق بين المقترض والبنك ، وذلك من أجل النفةات التي تمت (أو

التي ستتم اذا وافق البنك على ذلك) فيما يتعلق بالتكاليف المعقولـــة للبضائع والحدمات اللازمة

بعملات متنوعة وبموجب الشروط المدرجة في هذه الاتفاقية .

سوف تخضع لأحكام الملحق لكل اتفاقية من اتفاقيات المشروع .

ان يشعر المقترض بالتاريخ اللاحق المذكور بدون تأخير ،

على رأسمال القرض غير المسحوب من وقت لآخر ه

المسحوب وغير مسدد منوقت لآخر .

من آب من كل سنة .

الترتيب بمقتضى المادة ٣-١ج من هذه الاتفاقية وكما يتم تعديلها من حين لآخر ، وتشمل

السلطة ، والذي عدل بقانون رقم ٤٦ لعام ١٩٧٣ ، وبقانون الكهرباء العام رقم ٨ لعام ١٩٧٦

اتفاقيه قرض

فيما بين المملكة الاردنية الهاشمية وبسين

اتفاقية القرض

أ _ المقترض قد طلب من البنك المساعدة في تمويل تكاليف العملات الأجنبية للمشروع المشار اليه في الملحق(٢)

ب – المشروع فيما عدا الجزء (ج) الملكور لاحقاً سوف ينفذ من قبل سلطة الكهرباء الأردنية (ويشار اليها فيمابعد ﺑـ۵اﻟﺴﻠﻄﺔ» (و شركة الكهرباء الأردنية المساهمة المحدودة) ويشار اليها فيما بعد بــــالشركة» بمساعدة المقترض وكيجزء من هذه المساعدة سيوفر المقترض للسلطة والشركة أموال القرض كما هو منصوص عليه لاحقا : وبما ان البنك قدوافق على أسس من ضمنها ما ذكر سابقا وعلى ان يوفر القرض للمقترض وبمقتضى الشروط المذكورة لاحقا وفي اتفاقيات المشروع بنفس تاريخ هذه الاتفاقية بين البنك والسلطة . فقداتفق الفريقان بمقتضى هذه الاتفاقية على مايلي: -

المادة (١)

فصل ١ – ١ يقبل الفريقان بموجب هذه الاتفاقية بجميع أحكام الشروط العامة المطبقة على اتفاقيات البنك للقروض بعد بـ الشروط العامة α.

فصل ١--٢ تكون للعبارات المعرفة في بند الشروط العامة وفي مقدمة هذه الاتفاقية المعاني المخصصة لها حيثما

أ – اتفاقيات المشروع، تعني الاتفاقيات بين البنك والسلطة والشركة على الترتيب بنفس تاريخ هذه الاتفاقية ، وكما يتم تعديلها بين الحين والآخر ويشمـــل هذا التعبير جميع الجداول

مشروع الطاقه الكهربانيه ألرابع

البنك الدولي للانشاء والتعمير المؤرخة في ۲۲ حزيران ۱۹۸۱

اتفاقية مؤرخة في الثاني والعشرين من حزيران من عام ١٩٨١ فيما بين المملكة الأردنية الهاشمية (ويشار اليها فيما بعد «بـالمقترض» (،والبنك الدولي للانشاء والتعمير)ويشار اليه فيما بعد «بالبنك») .

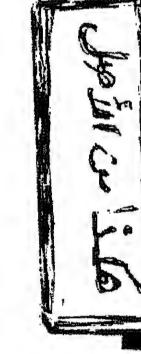
لهذه الاتفاقية وذلك بتقديم القرض كما هو منصوص عليه فيما بعد .

الشروط العامة وتعريفات

والكفالات المؤرخة في ٢٧ تشريسن أول ١٩٨٠ بقوة فعالية ونفاذية وتأثير وكأنهسا مدرجة فيهذه الاتفاقية (وتسمى الشروط العامة الملكورة المطبقة على اتفاقيات البنك للقروض والكفالات فيما

ورد استعمالها في هذه الاتفاقية الا اذا اقتضى النص خلاف ذلك وتكسون للتعابير الاضافية التالية

الملحقة باتفاقية المشروع وجميع الاتفاقيات المكملة لاتفاقية المشروع



المادة (٣)

تنفيذ المشروع

فصل ٣-١ أ ــ يلتزم المقترض بتنفيذ الجزء (ج) من المشروع بالعناية والمهارة اللازمتين ، وكذلك الالتزام بالأعرا ف الاداريسة والماليسة الملائمسة وان توفر حالاً في الوقت اللازم الأموال والتسهيلات والخدمات والموارد الأخرى اللازمة لهذا الغرض .

ب ــ يلتزم المقترض دون اي قيد على أو تحديد لأي من التزاماته الأخرى بمقتضى هذه الاتفاقية، بأن يلزم السلطة والشركة على الترتيب بتنفيذ جميع الالتزامات المدرجة في اتفاقية المشروع وطبقا لأحكامها ، كما يلتزم بأن يتخد او يتسبب في اتخاذ كل ما يلزم لتمكين السلطة والشركة من تنفيذ تلك الالتزامات اويناسب ذلك بما فيه توفير الأموال والتسهيلات والحدمات والموارد الأخرى ، ويلتزم بالامتناع عن اتخاذ اىاجراء يحول دون التنفيذ المذكور للالتزامات او

- يلتزم المقترض ان يعيد اقراض :-

۱ السلطة مبلغا لا يزيد عن مايعادل (٥) ملايين دولار

(٢ الشركة مبلغا لايزيد عن مايعادل (٢٠) مليون دولار .

يمقتضى اتفاقيات اعادة اقراض تشتمل على شروط يوافق عليها البنك مسبقا بما في ذلك تحمل السلطة والشركـــة لمخاطرة تبادل هــــذه المبالغ وان تتحمل هذه المبالغ الفـــوائد والسداد بنفس شروط القرض .

د ـ يلتزم المقترض بممارسة حقوقة بمقتضى اتفاقيات اعسادة الاقراض بطريقة تحمي مصالح المقترض والبنك وتعحقق أغراض القرض ، ويلتزم المقترض فيما عدا ما يو افق البنك على خلافة بأن لايتنازل عن اثفاقيات اعادة الاقراض اواى من أحكامـــها وبأن لايعدلها اوينقضها او

فصل ٣- ٢ على المقترض وبتاريخ لايتجاوز ٣٠ حزيران ١٩٨٢ تزويد البنك بخطة لغايات مراجعتها وابداء ملاحظاته عليها حول :_

(١) تقوية تخطيط وادارة قطاع الطاقة .

(٢) تحسين التنسيق والتعاون بين المؤسسات الني لها علاقة بالطاقة .

فصل ٣٣٣ أ ... من أجل مساعدة المقترض من الجاز القسم (ج) من المشروع على المقترض استخدام وبتاريخ لايتجاوز ٣١ كانون أول ١٩٨١ مستشارين أكفاء في مجال الطاقة .

ب – وبتاريخ لايتجاوز ٣١ كانون أول ١٩٨٢ على المقترض تزويد البنك بجدول زمني للإجراءات الَّتِي يجب انْ تَتْبَعَ للقيام بْتُوصْيَاتْ مُسْتَشَارِي الطاقة المشارِ اليهم في البند أ منهذه المادة .

فصّل ١-١ أ ــ ينتهج البنك في الظروف العادية في منح القروض لأعضائه ا، بضمانة أعضائه ، سياسة عدم طلب ضمانة محددة من العضو المعني ، ولكن مع التأكد من عدم ترتيب أو لوية لاى دين خارجي آخر على قروضه وذلك في تخصيص أو استحقاق اوتوزيع العملات الاجنبية التي تكون في

حوزة العضو المذكور اومحفوظة لمنفعته . وتحقيقا لذلك اذامنح أي امتياز على الموجودات العامة (كما هي معرفة لاحقا) كضمان لأى دين خارجي ، ثما ينتج عنه اويمكن ان ينتج عنه الأولوية لدائن الدين الخارجي المذكور في تخصيص اواستحقاق اوتوزيع العملات الاجنبية فان الامتياز المذكور يصبح تلقائيا ضمانة للقرض وفائدته وتكاليفه الأخرىعلى غير ذلك .ويلتزم ((فان الامتياز المذكور يصبحتلقائيا ضمانة للقرض وفائدته وتكاليفه الأخرى بنفس الدرجة وبدون اية كلفة على البنك الا اذا وافق البنك على غير ذلك، ويلتز مالهمامن عندما يمنح الامتياز المذكور اويسمح بمنحه بأن يشمل فيهاحكاما صريحة للغرض المذكور ألا أنه يشترط اذا كان هناك سبب دستورى اواى سببقانوني آخريحول دون شمول الأحكام المذكورة فيما يتعلق بأى امتياز يمنح على موجو دات الدوائر السياسية اوالادارية التابعة للضامن ، ان يقوم الضامن فورا وبدون ان يحمل البنك اية تكاليف بتأمين رأسمال القرض وفائدته وتكاليفة الأخرى بأمتياز مماثل على موجودات عامة أخرى يقتنع بها البنك .

- ب ــ لاينطبق الالتزام السابق ذكره على (١) أى امتياز يمنح على اية أموال عندشرائها لضمان دفع شراء تلك الأموال فقط و(٢) أي امتياز يمنح خلال العمليات البنكية العادية لضمان ديـــن يستحق خلال مدة لاتتجاوز سنة واحدة من تاريخه
- ج تعني عبارة «الموجودات العامة » كما هي مستعملة في هذا البند موجودات الضامن واية دائرة من دوائره السياسية او الادارية اواية هيئة يملكها الضامن اويسيطر عليها اوتدار لصالحه او لصالح الدائرة المذكورة ، بما في ذلك العملات الذهبية والعملات الأجنبية الأخرى في يد اية مؤسسة تقوم بأعمال البنك المركزي اوصندوق تركيز النقد اوأية اعمال مماثلة للضامن .
- فصل ٤--٢ على المقترض اخد الاجراء الضرورى بالزام دواثره ومؤسساته لتدفع قبل الأول من أيلول من عام ١٩٨١ جميع فواتير الكهرباء غير المستوفاة منهم للشركة وأن تدفع فواتير الكهرباء الخاصة بها فيما بعد قبل ستة أسابيع من اصدارها من قبل الشركة .
- فصل ٤-٣ على المقترض اتخاذ الاجراء اللازم لتمكين السلطة والشركة الالتزام باحكام الفصول ٤-٣و٤-٤ من اتفاقية المشروع معالسلطة والفصول ٤ـــ٣ و٤ـــ٤ من اتفاقية المشروع معالشركة على التوتيب .

تدابير البنك القانونية

نصل ١-١ تحدد الأحداث الاضافية التالية بمقتضىالفقرة(ك) فصل ٢-٢ من الشروط العامة لأغراض تلك

أ ـــ ان تكون السلطة او الشركة قد تمخلفت عن تنفيذ اى اشتراط أواتفاق اوالتزام بمقتضى اتفاقيات

ب ــ ان تكون حالة غير عادية قد طرأت تجعل من غير المحتمل ان تتمكن السلطة او الشركة من تنفيذ التزاماتها بمقتضى اتفاقيات المشروع :

ج ــ ان يكون قانون السلطة اواتفاقية امتياز الشركة أوأنظمة الشركة قد عدلت أو أوقف نفاذها اونقضت بطريقة تؤثر تأثيرا مادياً وضارا في مقدرة السلطة او الشركة على تنفيذ الاشتراطات اوالاتفاقات والالتزامات المدرجة في اتفاقيات المشروع .

د ـــ ان تكون السلطة او الشركة قد اصبحت غير قادرة على ان تدفع عند استحقاقها ، او ان يكون اى فعل قد ارتكب اوأية اجراءات قد اتمخلت من قبل السَّلطة او الشركة او الاخرتين توزع أموال السلطة والشركة بمقتضاه على داثنيهما .

فصل ٥–ـ٢ تحدد الأحداث الاضافية التالية بمقتضى الفقرة (ل) من المادة ٧ (١) من الشروط العامة لأغراض تلك

أ 🔃 ان يحصل الحدث المحدد في الفقرة(أ) من المادة ٥ (١) من هذه الاتفاقية ويستمر لمدة (٢٠) يوما بعد ان يتم الاشعار به من قبل البنك للمقترض والسلطة والشركة .

ب - ان يحصل أى حدث محدد في الفقرات (ب، ج، د) من المادة ٥ (١) من هذه الاتفاقية .

تاريخ النفاذ ، الانهاء

فصل ٦-١ يعتبر الحدث التالي كشرط اضافي لنفاذ اتفاقية القرض بالمعنى المقصود من المــــادة ١٢ (أ ، ج) من الشروط العامة ، أى ان يتم ابرام اتفاقية القرض الفرعي بين المقترض والسلطة والشركة على الترتيب .

فصل ٦-٣ تعتبر المسائل التالية مسائل اضافية بالمعنى المقصود من المادة ١٢و٢ ، جر من الشروط العامة ــــــ ليشملها الرأى أوالأراء التي ستقدم للبنك : ـــ

أ – أنه قد تم التفويض بأتفاقيات المشروع أوالمصادقة عليها من قبل السلطة والشركة وأنها ملزمة قانونياً للسلطة ، الشركة طبقا لشروطها .

ب ــ أنه قد تم التفويض باتفاقيات اعادة الاقراض او المصادقة عليها من قبل المقترض والسلطة ـــ والشركة على الترتيب وأنها ملزمة للمقترض والسلطة والشركة طبقا لشروطها .

فصل ٦ ــ٣ يحدد تاريخ ٢٢ اللول ١٩٨١ في هذه الاتفاقية لاغراض الفصل ٢ ــ ٤ من الشروط العامة :

المادة (٧)

ممثلو المقترض . العناوين

فصل ٧--١ يحدد رئيس المجلس القومي للتخطيط التابع للمقترض ممثلاً للمقترض لأغراض المادة ١١(٣) من الشروط

نصل ٧---٢ تحدد العناوين التالية لأغراض المادة ١١ (١) من الشروط العامة :--

للمقترض : المجلس القومى للتخطيط ص. ب (٥٥٥) – عمان المملكة الاردنية هاشمية العنوان التلغرافي : المجلس القومي للتخطيط عمان . التلكس . 1414

البنك :

البنك الدولي للانشاء والتعمير ۱۸۱۸ شارع (ح) شمال غرب واشنطن ، ولاية كولومبيا ٢٠٤٣٣ الولايات المتحدة الأمريكية العنوان التلغرافي : انتبافراد ـــ واشنطن التلكس : ٤٤٠٠٠٩٨ (آرتي تي) أو۲۲۸۲۲۳ آرسي ایه) ۲٤۱٤٥ (دابليويو ای) .

وشهادة على ذلك أوعز الفرقاء بواسطة ممثليهم المفوضين بذلك حسب الأصول بالتوقيع علىهذه الاتفاقية بأسمائهم على التوالي في ولاية كولومبيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اعتبارا مـــن اليوم والسنة المذكورين في

الملكة الأردنية الهاشمية

البنك الدولي للانشاء والتعير

من قبل / الشريف فواز شرف الممثل المفوض من قبل / السيد روكر شوفرنير ناثب المديرالاقليمي

أروبا ، الشرق الاوسط وشمال افريقيا

الملحق (١) سحب اموال القرض

١ – تدرج القائمة أدناه فنات البنود التي ستمول من اموال القرض وتخصيص مبالغ القرض لكــــل فئةوالنسبة المئوية للنفقات للبنود التي تمول في كل بند : ـــ

| (ر) للنفقات الممولة | (معبرا ثمنه بمعادلالدولا | |
|---|--|---|
| ١٠٠٪من النفقات الأجنبية و ١٠٠٪من النفقات المحلية | { | الجنزء أحمن المشروع ١ – كهربة الريف |
| ١٠٠٪من النفقاتالأجنبية | 0 11 111 | ۲ - خدمات استشاریة الجزء -ب- من المشروع: |
| ١٠٠٪من النفقات الأجنبيةو ١٠٠٪،ن النفقات المحلية | 14 | ٣ – التوزيع في المدن |
| ١٠٠٪من النفقات الأجنبية و ١٠٠٪من النفقات المحلية | 7 E | ٤ - كهربة الريف ٥ - ايصال الكهرباء لاسكان ذوى الدخل المحدود |
| ١٠٠٪ من النفقات الاجنبية١٠٠٪ من النفقات الأجنبية | \ \\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\ | ۳ – خدمات استشاریة ۷ – تدریب ۸ – غیر مخصص المجموع |

٢ – أ – تعني عبارة«النفقات الأجنبية» لأغراض هذا الملحق النفقات بعملة أي،بلد غير المقترض للبضائع او الحدمات التي تزود من اراضي اى بلد غيربلد المقترض .

ب — تعني عبارة «النفقات المحلية» النفقات بعملة المقترض للبضائع الخدمات التي تزود من بلد المقترض · ٣ - احتسبت النسب المثوية للانفاق طبقا لسياسة البنك في ان لا تنفق أى من اموال القرض عــــلى حساب تسديد الضرا ثب التي تجبى من قبل المقترض اوفي أرا ضيه على البضائع اوالخدمات او استيرادها أو صناعتها أوشرائها اوتزويدها وتحقيقا لذلك اذا زادت اونقصت اى ضرائب كالمذكورة فرضت على أى بند يمول من اموال القرض اوفيما يتعاق بذلك فانه يجوز للبنك باشعار المقترض بأن يزيد اويخفضالنسبة المتوية للانفاق

المطبقة في ذلك الوقت على البند المذكور لكي يتم الالتزام بسياسة البنك السابق ذكرها . ٤ - على الرغم من أحكام الفقرة (١) اعلاه لايجوز ان تتم اية سحوبات فيما يتعلق بالدفعات للنفقات السابقة على تاريخ هذه الاتفاقية ،سوى انه يجوز اجراء سحوبات لاتتجاوز في مجموعها مايعادل (٠٠٠٠٠)دولار فيما يتعلق بالفئة (٢) و(٦) على حساب الدفعات للنفقات المذكورة قبل ذلك التاريخ ولكن بعد الأول من

شهر كانون ثاني ۱۹۸۱.

النسبة المئوية المبلغ المخصص في القرض

لكي يتم الاستمرار في السحوبات الاضافية تحت الفئة المذكورة حتى تتم النفقات بموجبها . ٣ – اذا قرر البنكبطريقةمعقولة انشراء ايبند فياية فئة لايتفقمع الاجراءات المدرجة او المشار اليها في هذه الاتفاقية ، فانه لايجوز تمويل اية نفقات للبند المذكور مون اموال القرض ويجوز للبنك دون تقييد او تحديد لاى حق او صلاحية اوتدبير قانوني يكون له بمقتضى اتفاقية للقرض ، ان يلغي باشعار للمقترض ذلك المبلغ من القرض الذي يعتقد البنك بطريقة معقولة انه يشمل مبلغ تلك النفقات الّي كانت في غير ذلك مستحقة للتمويل من اموال القرض .

ه _ على الرغم من تخصيص مبلغ من مبالغ القرض او النسب المثوية للانفاق المدرجة في القائمة التي تتضمنها

الفقرة (١) أعلاه ، اذا قدر البنك بطريقة معقولة انالمبلغالمخصص حينثذ منالقرض لاية فئة سيكون

غير كا فلتمويل النسبة المثوية المتفق عليها لجميع النفقات في تلك الفئة ، فانه يجوز للبنك باشعار للمقترض

(١) ان يعيد بالنسبة لتلك الفئة الى الحد اللازم لتغطية النقص تخصيص أمو ال القرض المخصصة حينئذ لفئة أخرى

والتي تكون في رأى البنك غير لازمة لتغطية نفقات اخرى و(٢) اذا كانت اعادة التخصيص المذكور غير كافية لتغطيةالنقصالمقدر كلياً، فانهالبنك ان يخفضالنسبة المثوية للانفاق المطبقةحينتدعلىالنفقات المذكوره

الملحق (۲) وصف المشروع

يشتمل المشروع على الأجزاء التالية : -

١ ﴿ بناء حوالي ١٦٠ كم من خطوط نقل ١٣٢ ك ف مز دوجة الدارة تربط العقبة — القويره ـــالأغوار الشرقية الأشرفية وسحاب معشبكة النقل القومية .

٢ (توسيعودعم المحولات في محطات تحويل اربد ، البيادر ، محطة الحسين الحرارية، جنوب عمان وعمان بناء محطات تحويل في الأشرفية ، سحا ب ، القويره ، ، الغور الشرقي والعقبة .

٣ (كهربة ما مجموعه ٣٠قرية بالقرب من الكرك ، الطفيلة ، الشوبك ، معـــان ووادى موسى بما فيه خطوط نقل ٣٣٧ .ف ، محطات تحويل وشبكات الضغط المنخفض .

٤ (تديب موظفي السلطة 🗈

١ (تطويرشبكة التوزيع داخل المدن ، وذلك ببناء حوالي ١٣ كم خطوط نقل هوائية ٣٣كف ، ٤٣ كــــم خطوط نقل أرضية ٣٣ك.ف ، ومحولات ١١/٣٣ ك.ف باستطاعة ١٤٠ م.فأ وتزويد مواد ومعدات لحوالي ١٢٠ محطة تحويل لشبكة التوزيع ولرفع النظام الحالي ٦كف الى ١١ك. ف مع ما يترتب عليه من اجهزة

٢ ﴿ كهربة حوالي ٢٠ قرية بالقرب من عمان مع انشاء خطوط نقل ٣٣ك.ف ، محطات تحويل ، شبكات توزيع

٣ (كهربة مشاريع اسكانية في الزرقاء ، ماركا ،والقويسمة بما في ذلك بناء خطوط نقل ارضية ١١ك ف خطوط نقل هواثية ١١١ في محطات تحويل وشبكات توزيع للضغط المنخفض .

مى الحسني للفاف من المعلك المولانية الهامية

بمقتضى المادتين ٣١ و ١٢٠ من الدستور والمادة ١١ من قانون الموازنة العامة رقم ٥ لسنة ١٩٨٢ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢١ نأمر بوضع النظام الآتي : --

نظام رقم (٩) لسنة ١٩٨٢

نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية للسنة المالية ١٩٨٢

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ۱ – يسمى هذا النظام (نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٨٢) ويعمل به اعتبارا مـــن ١٩٨٢/١/١ :

المادة ٢ — تحدد تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وعدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بعقود في كل منها واسماء هذه الوظائف ودرجاتها ورواتبها حسبا هو مبين في الجدول الملحق بهذا النظام والذي يعتبر جزءا منه .

المادة ٣ ــ لا يجوز ملء وظيفة اي موظف يعار للخدمة خارج الحكومة باكثر من موظف واحد يستخدم مؤقتا عند الضرورة وبموجب عقد للقيام بمهام وظيفة الموظف المعار خلال مدة الاعارة شريطة عدم تجاوز مخصصات تلك الوظيفة .

المادة ٤ ــ أ ــ يتقاضى الموظف غير المصنف او الموظف بعقد الذي احدثت له وظيفة مصنفة في الجدول الملحق بهذا النظام راتبه من مخصصات هذه الوظيفة الى ان تتخذ الاجراءات الضروريــة لتصنيفه وفقـــا لاحكام نظام الخدمة المعدنية المعمول به .

ب _ يجوز في حالاًت خاصة يقررها مجلس الوزراء تعيين موظفين برواتب مقطوعة على حساب الوظائف المصنفة الشاغرة الواردة في هذا النظام الى حين انتهاء اجراءات تعبينهم فيها ه

المادة ٥ ـــ أ ــ يستحق الموظف الزيادة السنوية بعد مرور سنة على تعيينه او ترفيعه او آخر زبادة سنوية تقاضاها . ب ــ الزيادة السنويـــة للموظف غير المصنف والموظف بعقد الذي يتقــاضى راتبا شهريــا مقداره (٧٤) دينارا او اقل هيدينار واحد اما الموظف الذي يتقاضىراتبا شهريامقداره(٧٥) دينارافاكثر فزيادته السنوية ديناران . ۵ (تدریب موظفی الشرکة .

: > *

تدعيم قدرات المقترض في مجال تسعير الطاقة ، ادارة الطلب على الطاقة حفظ الطاقة ، تطوير مصادر الطاقة المحلية .

ويتوقع ان يتم المشروع في موعد لايتجاوز ٣١ كانون أول عام ١٩٨٤.

المل*حق (٣)* جدول التسديد

تاريح استحقاق الدفع

دفع رأس المال (معبرا عنه بالدولارات) .

کل (۱۵)شباط و (۱۵) آب ابتداءًا من ۱ آب ۱۹۸۵ وحتی

١٩٩٧ - ١٩٩٧

في ١٥ حزيران ١٩٩٨

الحسميات عند التسديد المبكر

1 ...

تحدد النسب المئوية التالية كمحسميات تستحق الدفع عند التسديد قبل استحقاق اى جزء من رأسمال مبلغ القرض بمقضى الفصل ٣-٤ ب :-

خ التسديد

ليس اكثر من ثلاث سنوات قبل استحقاق الدفع.. ٧ر١٪ أكثر من ثلاث مدارة باكرا ..

أكثر من ثلاث سنوات ولكن ليس أكثر من

ستة سنوات قبل استحقاق الدفع . \$ر٣٪ أكثرمن ستة سنوات ولكن ليس أكثر من

١١ سنة قبل استحقاق الدفع

۱۲ من ۱۱سنة واكن ليس أكثر من ۱۵ سنة مر۸٪ أكثر من ۱۱سنة واكن ليس أكثر من ۱۵ سنة مر۸٪

قبل استحقاق الدفع :

أكثر من ١٥ سنة قبل استحقاق الدفع . ٢ر٩ ٪

تمثل الأرقام في هذه الحانة المعادلات بالدولار المحددة لأغراض السحب الى الحد الذى يكون فيه اى جزء
 من القرض خاضعا للتسديد بعملة غير الدولارات (ارجع الى الشروط العامة ، فصل ٤-٤) .



المادة ٦ – لا يجوز تعيين الموظفين الدين تشملهم احكا المادة (١٦) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة١٩٦٦ على حساب غصصات اجور العمال المرصودة في المادة (١٤) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في قانون الموازنة العامة

المادة ٧ ــ يجوز تعيين الموظفين والمستخدمين اللازمين لتنفيذ اي مشروع رأسمالي على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ ذلك المشروع وينهى استخدامهم بانتهاء ذلك المشروع او نفاذ مخصصاته على ان يتم ذلك بموافقــــة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة .

المادة ٨ – أ ـــ الوظائف المحدثة في الجدول الملحق بهذا النظام هي لغايات التعيين وليس لغايات الترفيع الا اذاورد النص على خلاف ذلك .

ب ــ لا يجوز تعيين اي موظف في اي وظيفة او ترفيعه او نقله اليها الا اذا تولى مهام تلك الوظيفة بصورة فعليه وكان ممن تتو فر فيه الخبرة العلمية والعملية اللازمة لاشغال تلك الوظيفة .

الحسين بن طلال

رئاسة الوزراء

حكبت الساكت

وزيسسر

العمسا

الدكتور جواد المناني

1947/7/71

| رئيس الوزراء | وزيـــر | وزیــــر | وزيــر الثقافه والشباب |
|--------------------|--|---------------------|--|
| ووزير الدناع | الامـــلام | المالیــــة | ووزيــر السياحه والاثار |
| مضر بسدران | عدنان اب و عوده | سالم مساعده | م عن ابو نوار |
| وزیـــــ | وزیــــر | وزير شؤون | وزير الاوتاف والشؤون |
| الزرامـــ | آلوأمــــلات | الارض المحتلة | والمقدسات الاسلامية |
| م روان دو ا | الدکتور محمد عضوب الزبن | حسن ابراهي م | كامل الشريف |
| وزيــرالخـــار | وزيـــر الداخليــــــة ووزير العدل بالوكالة | وزيـــر التمويـــن | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النتل |
| مروان القاس | وورير العدن بانو فاله سلمان عرار | ابراهيم ايوب | المهندس علي السحيمات |

وزير دولة اشؤون وزيسورة التنبية الاجتبامية التربية والتعليم انمسام المثني الدكتور سعيد التل الدكتور زهي ملحس

وزير الصناعة والتجارة وزيــــر الاشغال العاسة وليد عصفور

المهندس عوني المصري

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة هسن المومني

جدول تشكيلات الوظائف في المنظمة التعاونية الاردنية

عملا بالصلاحياتالمخولة لي في المادة (١٥) من نظام موظفي المنظمة التعاونية الاردنية رقم (٦١) لسنة ١٩٧٠ اقرر الغاء جدول تشكيلات الوظائف الملحق بالنظام الآنف والمنشور بالجريدة الرسمية على الصفحة (٣٠٤) منعدد الجريدة الرسمية رقم (٢٩١٦) تاريخ ١٩٨٠/٢/١٦ وثحديد الدرجات المبينة فيمايلي إللوظائف المدرجــة ازائها على ان يعمل بذلك اعتبارا من ١٩٨٢/٢/١ .

| الدرجة | الوظيفة |
|--|---|
| بداية الثانية نهاية الاولى | نائب المدير العــــام |
| بداية الثالثة نهاية الاولى بداية الثالثة نهاية الاولى | مدير معهـــــــد تعاونــــــي مدير بنلـــــــــــ تعاو نــــي |
| بداية الرابعة نهاية الاولى بداية الرابعة نهاية الاولى | مدير تعاون / مستشارتعاوني مدير دائــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| بداية الخامسة نهاية الثانية | مديرسوق / مديرمشـــــروع |
| بداية الخامسة نهاية الثانية | مدیر مکتب تعاون/ مساعدمدیر » رئیس قسم /مدیر فرع بنك/معداضر » |
| بداية الحامسه نهاية الثالثة | مدةق / محاسب/ مرشد تعاوني ؛ مديرجمعية /باحث/ محلل /مبرمج ؛ |
| بداية السادسة نهاية الرابعة | مساعدهدیرمکتب/مساعدر ثیسقسم » مشغل /اهین مکتبه/ امین صندوق » |
| بداية السابعه نهاية الحامسه | مساعد مدقق/ مساعد محاسب ه مساعد مرشد |
| بداية الثامنه نهاية الخامسة | كاتب/ ناســـــــــخ |

وعملا بهذا القرار تجرى تسمية الوظائف وفقا لسلم الدرجات والرواتب الموضحة في الفقرتين (أ،ب) من من المادة الثانية من النظامرقم (٣٧) لسنة ١٩٨١ نظام معدل لنظام موظفي المنظمة التعاونية الاردنية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣٠٠٣) تاريخ ١٩٨١/٥/١٦ .

> المدير العام حسن النابلسي